٢٠١٩ التحليل الشامل
فرونت لاين ديفندرز

FRONT LINE DEFENDERS

صورة الغلاف: نساء من التشيلي يقدمن رقصات وأغاني محلية
وسط مظاهرات ضد الشرطة وقمع الحكومة في وسط ساحة بلازا دي لا ديغنيداد في سانتياغو خلال
التعبئة الجماهيرية في ديسمبر.
حقوق الصورة: فيليبي مارين ارايا @angulos_dispersos

نشر بواسطة:

نساء من التشيلي يقدمن رقصات وأغاني محلية
وسط مظاهرات ضد الشرطة وقمع الحكومة في وسط ساحة بلازا دي لا ديغنيداد في سانتياغو خلال
التعبئة الجماهيرية في ديسمبر.
حقوق الصورة: فيليبي مارين ارايا @angulos_dispersos

نشر بواسطة:
مؤسسة فرونت لاين ديفندرز ، المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان
Grattan House
Temple Road Blackrock, A94 FA39
دبلن
أيرلندا

حقوق النشر © 2020 من فرونت لاين ديفندرز
هذا العمل مرخص بموجب ترخيص Creative Commons Attribution - NonCommercial ShareAlike 3.0 Licence.

التصميم: www.thedrawingboard.ie

تم إعداد هذا التقرير لصالح المدافعين عن حقوق الإنسان
ويمكن نقلها من أو نسخها طالما يتم الاعتراف بالمصدر / المؤلفين.
تتوفر نسخ من هذا التقرير على info@frontlinedefenders.org

٢٠١٩ التحليل الشامل
فرونت لاين ديفندرز

FRONT LINE DEFENDERS

تجدون هنا أسماء 304 مدافعا و مدافعة عن حقوق الإنسان قتلوا في عام 2019 ، حسب المعطيات التي تحصل عليها المشروع التذكاري الدولي للمدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان. و هنا نتذكرهم و نهدي عملنا اليهم.

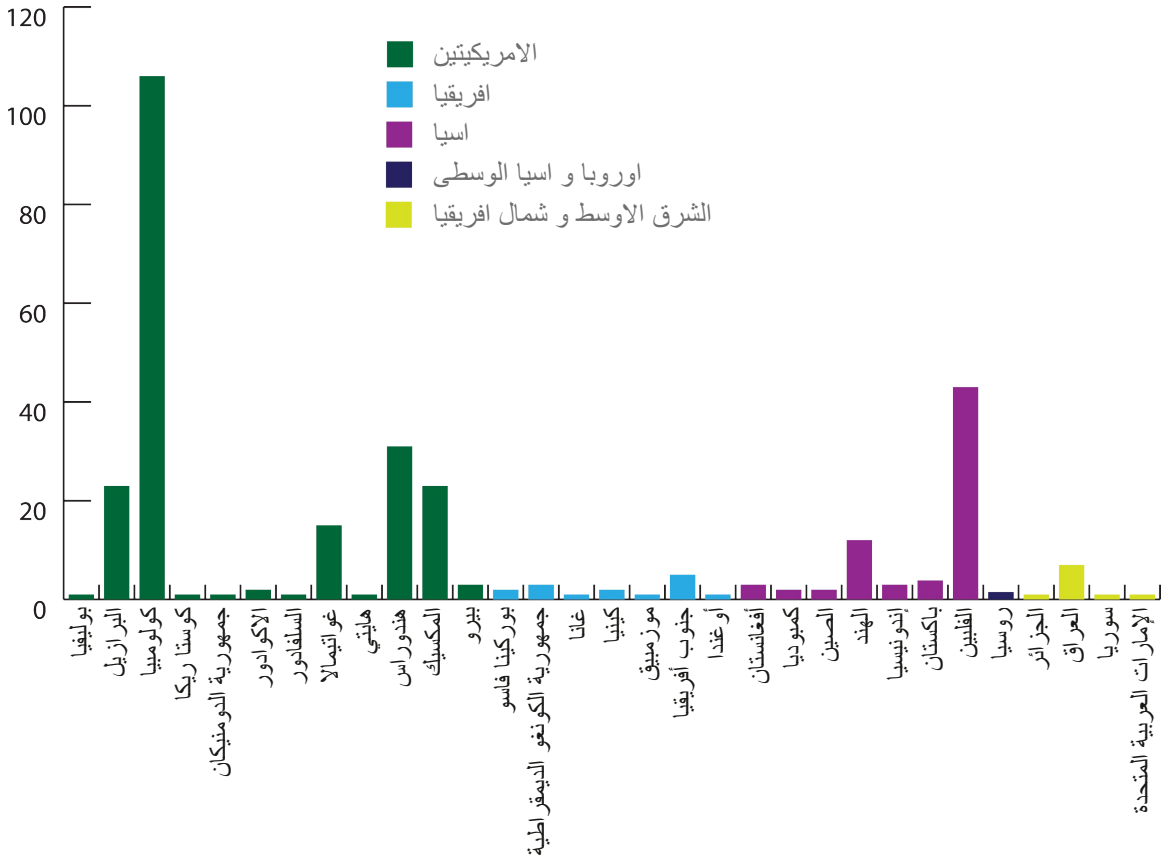

في الحالات التي تتوفر فيها البيانات ، كان 85٪ من القتلى قد تعرضوا للتهديد من قبل ، إما بشكل فردي أو كجزء من المجتمعات / المجموعات التي عملوا فيها.

في 75 ٪ من الحالات التي تتوفر فيها بيانات ارتكبت هجمات سابقة ضد المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان الذين قتلوا أو زملائهم أو رفاقهم من المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقتهم.

13٪ من الذين قُتلوا هم من النساء

40٪ من القتلى يعملون على الحق في الأرض و حقوق الشعوب الأصلية وحقوقهم البيئية

زادت عمليات القتل في هندوراس أربعة أضعاف مقارنة بعام 2018 ، بينما انخفضت في غواتيمالا والمكسيك

افغانستان
سعيد كريم موسوي
مينا منغال
عبدول صمد عامري

الجزائر
كمال الدين فخار

بوليفيا
رونالد اسيتونو روميرو

البرازيل
باولو اناكليتو
رايموندو بينيسيو جواجاجارا
كارلوس كابرال بريرا
ساندرو سيبريانو
فرانسكو دي سوزا بريرا
لويس فريرا دا كوستا
ديلما فيريرا سيلفا
باولو قواجاجارا
خوسي إزيديو دياس
نميس ماتشادو دي أوليفيرا
اليساندرو برالیو ماتوس فراغا
ليو انطونيو ميشيلز أوستروفسكي
مارسيلو ميجيل أورتيز ديليا
أومبرتو بيكسوتو
ماكسيل بيريرا دوس سانتوس
فيرمينو بريكسيدي جواجاجارا

اليزو كويريس
ايدفان خوسي ريبيرو
اري ريبيرو دا سيلفا
مارسيو رودريغاس دوس رايس
روزان سانتياغو سيلفيرا
انطونيو سوبرينيو
اميرا واجابي

بوروندي
هاما باليما
فاهادو سيساي

كمبوديا
سام مون
يون فانا

الصين
وانغ مياو
نورمحمد توهتي

كولومبيا
ماريو البرتو اشيكوي
جيسوس ادير برافان
ميغال انجل البالا
داغوبارتو الفارز
باليساريو أرسينيغاس غارسيا
كارلوس الداريو ساليناس أريناس
فريمان بايكوي

ديمتريو باريرا دياز
كريستينا بوتيستا
هيرنان انطونيو برمودز
ماريا نيلي برنال اندرادي
لويس ادواردو كالديرا فيلاميزار
بابلو اميليو كامبو تاكيا
توريبيو كاناس فلاسكو
ويلمار كارفاجالينو
اصدريبال كايابو
فرانشيسكو خافيير سرفانتس فلوريز
فيكتور مانويل شانت أغيلار
فريدي يسيد شيسكو جارسيا
ماقدالينا كوكوبانا
ديليو كوربوس غيتيو
الفونسو كوريا ساندوفال
كونسيبسيون كوريدور
خوسي كورتيس سيفيلانو
برناردو دي خيسوس تشانسي
كويروبين دي خيسوس زاباتا افيلاس
خوسي ديل كارمن جارا اريديلا
خوسيه هوجو ديلجادو تيليز
أومبرتو دياز تيرادينترو
جيلبرتو دوميكو دوميكو
اونيدا ايبياو
مارلون فيرني باتشو
اليودورو فينسكيو
صامويل غالو
ليليا باتريسيا غارسيا
اورلندو غوميز

أندرسون راميرو غوميز هيريرا
ديديبه فيرني غونزاليس
هيكتور غونزاليس
ايدوين اندريس جريسيس جالفيس
انريكيه جوجيا ميزا
ميغيل أنطونيو جوتيريز مارتينيز
بوليكاربو جوزمان ماجي
ميلتون هيرنانديز
ليليانا هولغوين
ماريا دال بيلار هورتادو
لوسيرو جاراميلو ألفاريز
لوسيرو جاراميلو ألفاريز
خواكين إميليو جاراميلو لوبيز
فرناندو جاراميلو فاليز
موريسيو ليزاما رينجيفو
هومبيرتو لوندونو
ارجيميرو لوبيز برتوز
خوسي فيرنيل مانريكي فالنسيا
اكويليو ميشاش باراجون
اليساريو ميندوزا
كيفن مستيزو
دومار مستيزو
خيسوس ادواردو مستيزو يوساندو
ويلمر أنطونيو ميراندا
ديوفانور مونتويا
خوسيه اركيميديس مورينو
يونير مورينو جاف
خوسيه ارليد مونيوز جيرالدو
يوفيير ناي فيلانو

* لم يتم نشر معلومات كاملة عن البرازيل من قبل مصدرنا للبيانات ، Comissão Pastoral da Terra (CPT) ؛ سيتم تحديث الإصدار عبر الإنترنت من التقرير عند إصدار هذه المعلومات. يرجى الرجوع إلى: https://www.cptnacional.org.br/publicacoes-2/destaque/5037-despejos-assassinatos-e-reforma-agraria-paralisada-marcam-primeiro-ano-do-gardeno

جون هايرو نوسكيوي
دانيال أوباندو أرويو
دانيلو أوليو بيرديمو
جوزيه جير أوروزكو
ايدالي أورتيجا ماروﻻندا
ليدي ماريا أورتيجا أورتيز
خوسيه مانويل بانا أبييو
ويلسن بيريز أسكانيو
زيرا بيلاسمين بيريز هينوخوسا
اندرسون بينو كاستانيو
جوليان الكسندر كينونيس أوناتي
ماريتسا كويروز ليفا
كونستانتينو راميريز بيدويا
لاديفيس راموس
غيارمو ليون رينجيفو راميريز
والتر انريكي رودريغيز بالاسيو
دانييل ادواردو روجاس زامبرانو
ماركو أنطونيو روميرو لوزانو
سونيا روزيرو
جايرو خافيير رويز هيرنانديز
لويس مانويل سالامانكا جاليندير
جون سالاس باريرا
خوسيه مانويل بانا أبييو
ويلسن بيريز أسكانيو
زيرا بيلاسمين بيريز هينوخوسا
اندرسون بينو كاستانيو
جوليان الكسندر كينونيس أوناتي
ماريتسا كويروز ليفا
كونستانتينو راميريز بيدويا
لاديفيس راموس
لاديفيس راموس
غيارمو ليون رينجيفو راميريز
والتر انريكي رودريغيز بالاسيو
دانييل ادواردو روجاس زامبرانو
ماركو أنطونيو روميرو لوزانو
سونيا روزيرو
جايرو خافيير رويز هيرنانديز
لويس مانويل سالامانكا جاليندير
جون سالاس باريرا
خوسي رافاييل سولانو غونزالس
خوسيه جيراردو سوتو
جيمس ويلفريدو سوتو
ميغيل سواريز سانتياغو
يوجينيو تينوريو
ويلسون تشارلي تينوريو
ادواردو توريس
إريك ياميد توريس بويتراجو
أيدي تروكيز
فلاور هير ترومبيتا بافي
فيكتور مانويل تروخيو
لويس جواكين تروخيو
خوسيه إدواردو تومبو
جيلبرتو فالنسيا
بينيدكتو فالنسيا
خايرو فارغاس ياندي
إريك إسنورالدو فييرا باز
كريستيان أندريس فيتوناس ياتاكوي
غيرسين ياتاكوي
إيل يوندا راموس

كوستا ريكا
سيرجيو روجاس أورتيز

جمهورية الدومينيكان
اجناسيو الفونسو ابرو روميرو
جويل امبانجولا لونيا
موهيندو كنزوغا ابادي
بابي مومبي ماهامبا

الاكوادور
إنوسينسيو طوكومبي
فيسنتي فيرا بارا

السلفادور
جايد كاميلا دياز

غانا
أحمد الحسين سوالي

غواتيمالا
روزندو ووسبيلي أغيلار غوميز
ديلفينو أغستين فيدال
غابرييل هامبرتو شاكون غارسيا
خورخي ميغيل شوك
بولينا كروز رويز
ويلي دي باز بويوركاز
خوسيه روبرتو دياز
الأستاذة ديانا إيزابيل هيرنانديز خواريز
خورخي جوك كوكول
ليونيل ناجيرا ماجي
مانويل بيريز هيرنانديز
إيسيدرو بيريز بيريز
خوليو راميريز
ميليسيو راميريز
أوبدوليو خافيير فيليغران

هايتي
جودي شارلو

هندوراس
خورخي ألبرتو أكوستا
إدغار جويل أغيلار
جوهانا ألفارادو
خوسيه أليخاندرو أريتا
ليزبن دانيال أفيلا كابالليرو
ماريبيل بويلان
بوينافينتورا كالديرون
سانتي كارفاخال
ليوناردو غابرييل كاستيلو لاغوس
كيرين فرانسيسكو سيرنا هيرنانديز
إيلين نويل كوريا مداريا غا
سانتوس إيسيدرو كروز
ويلفريدو دي خيسوس مونكادا
نويل إسحاق ديل سيد
بيسي فيريرا
دارلين ديونيسيو فونيس فاسكيز
أوسكار فرانسيسكو غيريرو سينتينو
آباد ميغيل غيتي

أوسكار فرانسيسكو غيريرو سينتينو
آباد ميغيل غيتي
ليوناردو غابرييل هرنانديز
لويس أنطونيو مالدونادو
خوان سمايل ماتوت

الهند
داني باترا
جاغديش غوليا
ناريش ميترا
ب موهان
سوكرام موندا
أبهيمانيو باندا
جيراق باتل
فينياك شيرزات
بال جوفيند سينغ
كيشور سينغ جولياسار
م سرينيفاز
شبار الزيدي

اندونيسيا
سيريجار غولفريد
مارادن سيانيبار
مارتوا سيريجار

لعراق
صفاء السراي
حسين عادل مدني
د. علاء مشتاب عبود
علي محمود نجم اللامي
عدنان رستم
زهراء سلمان

كينيا
صموئيل راجيرا موجاكا
استير مويكالي وامبوا

المكسيك
خوسيه لويس ألفاريز فلوريس
اساياس كانتو كاراسكو
أرنولفو سيرون سوريانو
غريغوريو تشابرو كروز
سينار كورزو إسكوينكا
غوستافو كروز ميندوزا
يولوديا ليليا دياز أورتيز
سمير فلوريس سوبيرانس
لويس أرماندو فوينتيس أكينو
برناردينو غارسيا هيرنانديز
خوسيه سانتياغو غوميز ألفاريز
أبيرام هرنانديز فرنانديز
نوي خيمينيز بابلو
إستيلينا لوبيز غوميز
بارتولو موراليس هيلاريو
ماريو مورينو لوبيز
رافاييل مورا مانريكيز
كاميلو بيريز الفاريز
زنايدا بوليدو لونبيرا
تيليسفورو سانتياغو انركيز
نورما سارابيو

كروز سوتو كارافايو
ماريا كريستينا فازكاز
إسایاس زانتاكو اهوايوت

الموزمبيق
د اناستاسيو ماتافيل

باكستان
محمد بلال خان
مالك امان الله خان
مالك امان الله خان
افزال كوهيستاني
ارمان لوني

بيرو
كريستيان جافاريوس
بول ماكاولي
كلاوديا فيرا

الامارات العربية المتحدة
علياء عبد النور

لفيليبين
زاندو الكوفانداز
جوال انينو
ستيف ارابوك
ريميجيو ماركو اركيلوس
سرجيو اتاي
ادغاردو افيلينو
اسماعيل افيلينو
نيديس باكونغ
نيلي باغاسالا
جيفري بابو
بيزو كابوغ
قيارمو كاساس
فيليب داكال داكال
سانيتو ديلوبيو
نيكاسيو ايبيو
دنيس اسبانيو
ارني اسبانيلا
راندال غالاجو
ريان هوبيلا
ليتو ايتاو
رامون جالاندوني
داتو كايلو بونتولان
اليكس لاكاي
فرانكلين لاريوزا
رينالدو مالاربوربور
راندي فيليكس مالاياو
انجليتو ماريفاو
روبيرتو ماجيا
نيبتالي مورادا
ليوفيجيلدو بالما
جيروم بانغاداس
برناردينو باتيغاس
سالفادور رومانو
ليونيداس سيكوينا
لاري سوغانوب
ناثانيال دودو تاغايلو

ليا تالومبانغ
امال تيجيرو
ايميلدا تورالبا
انثوني ترينيداد
ليا تومبالانغ
جايمس فيناس

روسيا
ديمتري غريبوف
يالينا غريغوريافا

جنوب افريقيا
افاندا دينغي
رولاند ماني
كوليسوا نونداﻻ
تشيليلو تيمسون
ميداسي وانانا

سوريا
علي محمود عثمان

اوغندا
واسوا جون

قامت فرونت لاين ديفندرز ، بالشراكة مع شبكة تضم أكثر من 20 منظمة وطنية ودولية ، بإنشاء مشروع تذكاري دولي للمدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان ، يوثق حالات جميع المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان الذين قتلوا منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في عام 1998 .

تم توفير البيانات المتعلقة بالبرازيل وكولومبيا وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك والفلبين من قبل أعضاء ميموريال كوميساو باستورال دا وبروما سوموس ديفينسوريس ، ويديفيجوا ، وأسي كونتيكا ، وكوميتي سيريزو ، و ريد تي تي ، وكاراباتان. كما قدمت ، (CPT) تيرا بيانات (البرازيل) Grupo Gay da Bahia.

تمثل هذه الأرقام البيانات المتوفرة في وقت الطباعة. نحن نقر بأن العدد النهائي من المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان الذين قتلوا الاتي قتلن هو بالتأكيد أعلى و ذلك لنقص امكانية الإبلاغ وصعوبة جمع البيانات في مناطق معينة *.

HRD memorial
CELEBRATING THOSE WHO WERE KILLED
DEFENDING HUMAN RIGHTS

نظرة عامة

تميزت سنة 2019 بموجة انتفاضات كبرى في كل مناطق العالم طالبت بإجراء تغييرات على مناهج الحكم. تراوح الدور الذي لعبه المدافعون و المدافعات عن حقوق الإنسان في هذه الاحتجاجات من التنظيم والتعبئة إلى رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ، ومساعدة أولئك الذين أصيبوا أو قُبض عليهم. اختلفت اسباب المظاهرات و الاحتجاجات في الشوارع والاضطرابات الاجتماعية ، لكنها كانت كلها تدور حول الرفض التام لعدم المساواة الاقتصادية العميقة والفساد المستشري والدعوات إلى المزيد من الحقوق المدنية والسياسية. بينما كانت المظاهرات سلمية إلى حد كبير ، استخدمت قوات الأمن في العديد من البلدان أعمال العنف التي قامت بها أقلية من المتظاهرين كذريعة للرد باستخدام مفرط للقوة ضد الأغلبية. حتى في السياقات التي لم يكن فيها أي تهديد لهم ، كانت قوات الأمن غالبًا بلا رحمة. تم تسليط الضوء على ذلك في السودان في يونيو عندما كان ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان من بين العشرات الذين قتلوا برصاص قوات الأمن أثناء مشاركتهم في اعتصام في مقر المجلس العسكري الانتقالي. كانت السرعة التي أُذنت بها للشرطة والقوات الأخرى باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والذخيرة الحية على المتظاهرين السلميين مثيرة للقلق الشديد ، حيث سعت الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى إزالة تكتيك التعبئة السلمية في الشوارع من الاستيلاء على المجتمع المدني.

في جميع البلدان تقريبًا التي شهدت احتجاجات جماهيرية ، استهدف المدافعون و المدافعات عن حقوق الإنسان على وجه التحديد ؛ في العراق ، حيث شهدت الاحتجاجات ضد الفساد مقتل أكثر من 300 شخص في شهري أكتوبر ونوفمبر ، تم اختطاف المدافعة عن حقوق الإنسان صبا المهداوي واحتُجزت لما يقارب الأسبوعين على أيدي مسلحين مجهولين ، على الأرجح نتيجة لعملها في توفير الغذاء ، المياه والمساعدات الطبية للمتظاهرين المصابين ؛ في كازاخستان ، تم اعتقال وتهديد مراقبي الانتخابات الذين يسلطون الضوء على المخالفات في الانتخابات الرئاسية في يونيو والصحفيين الذين يغطون المظاهرات اللاحقة ؛ في تشيلي ، قُتل ما لا يقل عن 22 شخصًا وجُرح آلاف آخرون ، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ، قُتل خمسة أشخاص على الأقل في الاحتجاجات المطالبة بحماية أكبر للسكان المدنيين من قبل الحكومة وقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، MONUSCO ، بعد مقتل أكثر من 3000 مدني على أيدي الميليشيات في بني بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في بلدان أخرى ، بما في ذلك السودان وزيمبابوي و اقليم كشمير الذي يقع تحت حكم الهند ، تم إغلاق الإنترنت أو حجب مواقع محددة في محاولة للحد من قدرة المحتجين على التواصل مع بعضهم البعض والعالم الخارجي ، مع التأثير سلبًا أيضًا على عمل المدافعين و المدافعات في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. على الرغم من هذه الهجمات ، فإن طول مدة حركات الاحتجاج كانت غير عادية وأجبرت بعض البلدان على إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والشعب ؛ تم عزل المستبدين في السودان والجزائر ، بينما في شيلي وإكوادور ولبنان ، تبنّت السلطات مطالب الحد من عدم المساواة من خلال إدخال إصلاحات أو التراجع عن مشاريع القوانين التي كانت سببا في بداية المظاهرات. في هونغ كونغ ، تم إلغاء مشروع قانون يسمح بتسليم المجرمين من أراضي شبه الحكم الذاتي إلى البر الرئيسي للصين ، والذي كان من شأنه أن يشكل خطراً كبيراً على المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان. ومع ذلك ، كما هو الحال في أي مكان آخر ، كانت هذه التغييرات غير كافية أو جاءت متأخرة للغاية وتوسع هدف الاحتجاجات ليتجاوز المطالب الأولية ليشمل قضايا أوسع نطاقًا مثل النزاهة والحريات السياسية والمساءلة والشفافية.

في حين انخرطت مجموعات صغيرة من الناس في هذه المظاهرات في أعمال التخريب ، والمشاجرات مع الشرطة ، واستخدام الأشياء الصلبة وزجاجات المولوتوف للرد على عنف الشرطة والتكتيكات العدوانية الأخرى ،كان الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة ضد المتظاهرين وحتى المارة العاديين الرد المميز من قبل السلطات في العديد من البلدان ، متبوعا برفض لكل الدعوات لإجراء تحقيقات مستقلة.

و تبرز حقيقة أن أمن المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان مرتبط بشكل لا ينفصم بأولئك الموجودين في السلطة ، كيف فشلت حقوق الإنسان في إضفاء الطابع المؤسسي والاستمرار في النظر إليها على أنها هدية يتمتع الحكام بالحق في منحها. على الرغم من أن هذا ليس بالأمر الجديد ، إلا أن الفترات التي سبقت وأثناء وبعد الانتخابات في عام 2019 كانت من أكثر اللحظات خطورة للمدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان ، حيث يتم استهدافهم لأغراض سياسية. في بولندا ، قام حزب العدالة والسلام الحاكم (PiS) بمكافحة "أيديولوجية مجتمع الم-ع الغربية" جزء من برنامجها لانتخابات أكتوبر ؛ تم إلقاء القبض على المدافعة عن حقوق الانسان اليزابيتا بودليسنا ووجهت إليها تهمة "الإساءة إلى المعتقدات الدينية" لنشرها صور سيدة شيستوشوا (مريم العذراء) مع هالة قوس قزح. أيد وزير الداخلية البولندي إلقاء القبض عليها قائلاً: "كل هذا الهراء حول الحرية و" التسامح "لا يمنح أي شخص الحق في إهانة مشاعر المؤمنين".كما واجه المدافعون و المدافعات عن حقوق الإنسان هجمات متواصلة في الفترة التي سبقت الانتخابات في الموزمبيق ، في أكتوبر / تشرين الأول ، مع استهداف المشاركين في مراقبة الانتخابات بشكل خاص. قُتل الدكتور أناستاسيو ماتافيل ، مدير منظمة غير حكومية ، بعد أن حضر دورة تدريبية لمراقبي

عشرة قوانين تحد من الدفاع عن حقوق الإنسان

التشريعات الجديدة أو التي تم تعديلها في عام 2019 والتي تزيد من تقييد قدرة المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها:

+ يشترط "قانون الإنترنت السيادي" في روسيا أن يقوم مزودو خدمة الإنترنت بتثبيت البرامج لتتبع حركة مرور الإنترنت وتصفيتها وإعادة توجيهها ، وتسمح للحكومة بحظر الوصول إلى المحتوى.

+ رغم أن نيكاراغوا أقرت قانون العفو الشامل ، إلا أنه يحظر على المتظاهرين المفرج عنهم المشاركة في أي احتجاجات ، ويمنع الضحايا من الوصول إلى العدالة. كما أنه يحمي الشرطة وغيرها ممن شاركوا في حملة عنيفة ضد الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

+ سنت مصر قانونًا جديدًا للمنظمات غير الحكومية كبديل للقانون السابق رقم 70 لعام 2017 والذي تم انتقاده على نطاق واسع. ولا يزال القانون الجديد يفرض قيودًا على إنشاء المنظمات غير الحكومية وأنشطتها وتمويلها. و تم استبدال عقوبة السجن لمخالفيه بأحكام بغرامات ضخمة.

+ أقرت حكومة تنزانيا قانون القوانين المكتوبة (التعديلات المتنوعة) (رقم 3) لعام 2019 والذي قدم تعديلات على ثمانية قوانين مختلفة. تمنح التغييرات الدولة صلاحيات تقديرية واسعة لتعليق عمل المنظمات غير الحكومية وتقييم عملياتها والتحقيق فيها وتعليقها. يشترط التشريع على مجموعات المجتمع المدني ، بما في ذلك الجماعات المجتمعية ومجموعات المساعدة الذاتية ، نشر تقاريرها المالية السنوية المدققة في وسائل الإعلام الرئيسية ، وبالتالي فرض عبء التكلفة على هذه المنظمات مما يمكن أن يؤدي الى افلاس المنظمات الصغيرة الشعبية. يمكن للسلطات أيضًا رفض تسجيل أي منظمة دون إبداء سبب.

+ اعتمدت بوركينا فاسو قانونًا لتعديل القانون الجنائي وذلك نحو المزيد من تقييد حرية التعبير وحرية الصحافة والحق في المعلومات. أي فعل يهدف إلى الإساءة إلى قوات الدفاع والأمن سيؤدي إلى عقوبات بالسجن وغرامات باهظة.

+ في طاجيكستان ، فرض قانون الجمعيات العامة الجديد التزامات إبلاغ إضافية للمنظمات غير الحكومية ، مثل تقديم معلومات حول دخلها ونفقاتها والاحتفاظ بسجل للأنشطة المحلية والدولية لمدة خمس سنوات على الأقل.

+ استمر استهداف الصحفيين بسبب تقاريرهم في نيبال. يهدد مشروع القانون الجديد لتكنولوجيا المعلومات حرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي ، كما يوفر مشروع قانون مجلس وسائل الإعلام الجديد امكانية الحد من حرية الصحافة في البلاد.
عدلت توغو القانون الذي ينظم حرية التجمع والظروف التي يمكن أن تجري الاحتجاجات بموجبها.و تتضمن التغييرات قيودًا حول الزمان والمكان و عدد الاحتجاجات.

+ يعاقب قانون الأحزاب والجماعات والحركات السياسية في جمهورية الدومينيكان على "التعليقات السلبية" ضد المرشحين في الحملات السياسية في وسائل التواصل الاجتماعي مع الحكم بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات. هذا بالإضافة إلى اقتراح إنشاء مرصد انتخابي لشبكات التواصل الاجتماعي (المرصد الانتخابي للشبكات الاجتماعية) لتحديد "الأخبار الزائفة" مما يحول دون التدفق الحر للمعلومات.

+ تم اقتراح مشروع قانون "الحماية من الأخبار المزيفة و التلاعب عبر الإنترنت " في سنغافورة لحماية المواطنين من الأخبار المزيفة وتثقيفهم حول الأضرار المحتملة التي يمكن أن تسببها - لا سيما التحريض على التنافر العرقي والديني. "يمنح مشروع القانون سلطات للدولة لتصحيح المحتوى عبر الإنترنت. وللطلب من مزودي خدمة الإنترنت نشر بيانات حول المحتوى "الخاطئ".

الانتخابات. تمت اصابته بالرصاص من قبل مجموعة من خمسة رجال وهو يغادر اجتماعا ؛ أربعة من الخمسة الذين هاجموه كانوا ضباط شرطة. في بنغلاديش ، تم اتهام صحفيين في ينايراستنادا الى قانون الأمن الرقمي بعد نشر نتائج الانتخابات الأولية ، والتي أظهرت أن عدد الأصوات المدلى بها في دائرة واحدة كان أعلى من العدد الإجمالي للناخبين المسجلين في تلك الدائرة. ادعت السلطات البنغلاديشية أن النتائج الأولية كانت خاطئة وأن الصحفيين نشروا أخبارًا "كاذبة" في محاولة للتشكيك في شرعية الانتخابات.

في الوقت الذي استمر فيه الاستياء الشعبي من أزمة المناخ في الازدياد ، فإن حماية العلاقة بين التنمية المستدامة والعمل الذي يقوم به المدافعون و المدافعات عن الأرض وحقوق البيئة والشعوب الأصلية لا تزال غير ذات أولوية سياسية. أفادت فيكتوريا تاولي كوربوز ، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية ، في بيانها أمام مجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2019 ، أن "الأنشطة الاستخراجية داخل أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها دون التشاور أو الموافقة الكافية هي المصدر الرئيسي و الجدي لانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم ، بما في ذلك العنف والتجريم والتهجير القسري."[1] لا يزال عدد المدافعين الذين يتعرضون للقتل كل عام مرتفعا للغاية. في عام 2019 ، سجلت فرونت لاين ديفندرز مقتل 304 مدافعين عن حقوق الإنسان ، 40٪ منهم كانوا يعملون في مجال حقوق الأرض وحقوق الشعوب الأصلية والحقوق البيئية. في الفلبين في أغسطس / آب ، قُتلت زعيمة اللوماد المدافعة عن حقوق الانسان ليا تامبالانق بالرصاص في مقاطعة بوكيدنون ، و تم استهدافها بسبب حملتها ضد أنشطة التعدين التي بدأت في المنطقة. كانت قد تلقت في السابق تهديدات بالقتل ، ووفقًا لمنظمة محلية من لوماد ، و يعد مقتلها الرابع عشر لمدافع عن حقوق الشعوب الأصلية في مقاطعة بوكيدنون في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019.[2]

ظلت حقوق الأرض والبيئة وحقوق الشعوب الأصلية أخطر قطاع في الدفاع عن حقوق الإنسان بسبب الاستغلال المدفوع بالربح للموارد الطبيعية ، إلى جانب الفساد المتفشي وضعف الحكومات والتفقير الممنهج. إن الاندفاع من أجل الربح ونماذج التنمية القائمة على استخراج الموارد تتسم بقصر النظر ، كما لاحظ المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان ، فيليب ألستون ، في تقرير صدر في يونيو. وحذر من أن "تغير المناخ على المسار الحالي ، سوف يهلك الاقتصاد العالمي. وفقًا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، عند بلوغ درجة الحرارة 2 درجة مئوية ، سيواجه العالم خسائر اجتماعية اقتصادية تصل إلى 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و 69 تريليون دولار من الأضرار. نظرًا لارتفاع درجات الحرارة فقط ، وليس الأحداث المناخية المتطرفة المرتبطة بها ، وجدت إحدى الدراسات أنه من المتوقع أن يؤدي الاحترار غير المقصود إلى خفض متوسط الدخل العالمي بنحو 23٪ بحلول عام 2100 وزيادة عدم المساواة في الدخل.[3] "عدم وجود أطر تنظيمية ملزمة على المستوى الدولي يعد عاملاً مساهماً في المخاطر التي يواجهها المدافعون و المدافعات عن حقوق الإنسان ، وكذلك الاعتقاد بأن المشروعات الضخمة ، حتى مع وجود ضمانات بيئية ، ضرورية "للتنمية" ، على الرغم من اعتراض المجتمعات المحلية. فشلت مؤسسات تمويل التنمية (DFIs) أيضًا في تقييم مخاطر حقوق الإنسان بشكل كاف في المشروعات التي تمولها والاستجابة بفعالية وسرعة عندما تظهر التهديدات[4]. تُستخدم حملات التشويه على نطاق واسع لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان لمحاولة تقليل قاعدة الدعم الخاصة بهم أو كسب الرأي العام أو تبرير عمليات التجريم. في غواتيمالا ، تعرض أعضاء جمعية نويفو دوا كورتي الأصلية (CCCDN) للعديد من الهجمات والترهيب ومحاولات تقسيم المجتمع ، عندما تم تصويرهم على أنهم يستغلون أدوارهم القيادية لتحقيق مكاسب شخصية. تقدم CCCDN الدعم لمجتمعات مايا كورتي التي تتعرض حياتها للخطر بسبب مشاريع الطاقة الكهرومائية والتعدين التي يتم تنفيذها في أراضيها. في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، قُبض على ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان عقب احتجاجات ضد شركة كندية تدير مزارع زيت النخيل. بعد إلقاء القبض عليهم ، صرحت الشركة أن المدافعين احتجزوا نتيجة "الاعتداء وضرب موظفي الشركة والسرقة من الشركة"[5].

مع اكتساب المدافعات عن حقوق الإنسان تقدماً في بعض البلدان ، استمرت ردود الفعل الشعبوية الممولة من الانظمة الحاكمة ضد حقوق المرأة بلا هوادة في العديد من البلدان الأخرى. وقد تجلى ذلك في معارضة الجماعات المرتبطة بالكنيسة لاعتماد قانون للعنف المنزلي في روسيا ، والإفلات المستمر من العقاب لمرتكبي التحرش الجنسي والعنف كما هو الحال الذي أدى الى انطلاق حركة #أنا زادة (MeToo #) في تونس . بالنظر إلى التأثير العالمي للولايات المتحدة ، كان القلق بشكل خاص إنشاء لجنة جديدة للحقوق غير القابلة للتصرف لإسداء المشورة لوزير الخارجية و "توفير تفكير جديد حول خطاب حقوق الإنسان حيث انحرف هذا الخطاب عن مبادئ القانون الطبيعي لأمتنا.[6] يترأس اللجنة معارض مناهض للاختيار من نفس الجنس وهو جزء من دفعة أكبر من جانب إدارة ترامب ضد المكاسب الأخيرة في حقوق المرأة ومثليي الجنس. كان هناك تقدم في مكان آخر. تم تجريم الإجهاض في أيرلندا الشمالية بعد تصويت في وستمنستر ، في حين تعهد الرئيس الأرجنتيني الجديد ، الذي تولى منصبه في ديسمبر / كانون الأول ، بتشريع الإجهاض فيما يمكن أن يكون تقدمًا كبيرًا لحقوق المرأة في المنطقة.

استمرت حملات التشويه عبر الإنترنت ، والتصيد والتشهير ، بنسق يومي ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم من أجل تخويفهن أو اخجالهن أو مضايقتهن ، وطردهن من أنشطة حقوق الإنسان و فضاء الإنترنت. ومع ذلك ، تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان

مخاطر متعددة لا تظهر دائمًا في المناصرة العامة والتوثيق الرسمي للتهديدات. البيانات المستمدة من إحصائيات مؤسسة فرونت لاين ديفندرز للنداءات العاجلة ومنح الحماية لعام 2019 مفيدة في هذا الصدد. على الرغم من أن إحصائيات النداء العاجل (انظر الصفحة 9) تعتمد فقط على الانتهاكات التي أراد المدافعون و المدافعات عن حقوق الانسان نشرها لأغراض المناصرة ، فإن إحصاءات برنامج المنح (انظر الصفحة 10) تحتوي على جميع الانتهاكات التي أدت إلى تقديم طلب منحة بواسطة المدافعين و المدافعات وبالتالي يعطي صورة أكثر اكتمالا لمجموعة من المخاطر. عندما لا يكون العنف الجنسي ممثلاً في الإحصائيات "العامة" ، فإن 7٪ من طلبات المنح المقدمة من النساء تضمنت تقارير عن عنف جنسي أو تحرش جنسي. على الرغم من الاعتقاد السائد بأن المدافعين الرجال أكثر عرضة لخطر الاعتداء الجسدي ، وفقًا لبيانات فرونت لاين ديفندرز لعام 2019 ، كانت النساء على الأقل يتعرضن لهجمات مثل نظرائهن الذكور (23٪ إلى 22٪). وذكرت النساء أيضا أنه من المرجح أن يتعرضن لسوء المعاملة و العنف اللفظي والمراقبة .

ظل الدفاع عن حقوق من هم على هامش المجتمع نشاطًا لا يحظى بشعبية ومحفوفًا بالمخاطر في عام 2019. وتعرض اولئك الذين يروجون لحقوق المهاجرين أو يحمونها للمضايقة والتخويف والاعتقال والاعتداء لأن القيادة السياسية بشأن هذه القضية لا تزال ضعيفة إلى حد كبير. بينما أحالت المفوضية الأوروبية المجر إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتجريم الدعم لطالبي اللجوء في يوليو ، فقد صوت البرلمان الأوروبي في أكتوبر ضد القرار الذي كان من شأنه أن يشجع الاتحاد الأوروبي على زيادة عمليات البحث والإنقاذ في البحر المتوسط. في الفترة من 1 يناير إلى 23 أكتوبر 2019 ، قبل يوم من إجراء التصويت ، ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن 1080 شخصًا قد ماتوا أثناء محاولتهم عبور المعبر.[7] في إيطاليا في يونيو / حزيران ، قُبض على قبطان السفينة الإنسانية سي واتش 3 ، كارولا راكيتي ، بسبب "مساعدة الهجرة غير الشرعية ودخول المياه الإيطالية". بعد ثلاثة أيام ، قضى أحد القضاة أن المدافعة عن حقوق الإنسان لم تنتهك القانون لأنها "تقوم بواجبها وتنفذ الأرواح" وتمتثل للقانون البحري الدولي. تُظهر بيانات من المنظمة الدولية للهجرة أن معبر البحر المتوسط كان "المعبر الحدودي" الأكثر فتكاً بالمهاجرين في العالم ، حيث كانت الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك ثاني أكثر الاماكن فتكاً في عام 2019. كشفت الأبحاث التي أجرتها فرونت لاين ديفندرز أن المدافعين عن حقوق الإنسان يحمون الأسر المهاجرة واللاجئين ، واجه طالبو اللجوء وغيرهم على طول طرق الهجرة من هندوراس إلى الولايات المتحدة تهديدات شديدة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية (انظر الصفحة 15).

تعد تسريبات وثائق داخلية سرية للحكومة في أواخر عام 2019 المتعلقة بعمليات معسكرات الاعتقال في منطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم في الصين أحدث إضافة إلى مجموعة متزايدة من الأدلة الموثوقة التي سلط من خلالها المدافعون عن حقوق الإنسان الضوء عن السجن الجماعي والتعسفي لمليون عضو على الاقلمن مجموعات الأقليات ذات الأغلبية المسلمة - معظمهم من الأويغور ، ولكن أيضًا الكازاخستانيين والقرغيز والأوزبك. يتم تعزيز حملة بكين ضد الأقليات المسلمة من خلال أجهزة مراقبة جسدية ورقمية واسعة في المنطقة ، تعتمد على تقنية الذكاء الاصطناعي ، والجمع التعسفي للبيانات البيومترية ، ووضع مسؤولي الهان في منازل السكان المسلمين ، وشبكات واسعة من كاميرات المراقبة ونقاط التفتيش. قامت السلطات الصينية بالانتقام من الأويغور الذين يعيشون في الخارج بسبب التحدث عن المخيمات من خلال تهديد أفراد عائلاتهم الذين ما زالوا في الصين. كما ضغطت السلطات في كازاخستان وقيرغيزستان على المدافعين عن حقوق الإنسان في تلك البلدان لإنهاء حملاتهم للإفراج عن رفاقهم.

يدل استهداف أولئك الذين يقدمون المساعدة الإنسانية ، أو العاملون في المجال الطبي أو الحقوق الصحية إلى التسييس المتزايد لهذه القضايا. بالإضافة إلى المدافعين عن حقوق المهاجرين ، تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في كل منطقة من مناطق العالم للهجوم لمحاولتهم تخفيف المعاناة. في باراجواي ، احتجزت المدافعة عن حقوق الإنسان إليسا باريوس وابنها البالغ من العمر 17 عامًا لمدة يومين لمساعدة ضحايا الفيضانات في أحد الأحياء المهمشة. قُبض على ثلاثة مدافعين عن الحقوق الصحية في الصين بتهم التخريب في يوليو / تموز بسبب عملهم في تعزيز حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ومرضى التهاب الكبد B والأشخاص ذوي الإعاقة ، ودعم ضحايا الأمراض المهنية وأطفالهم. تمت مداهمة مكاتب فونداسيون مافيد Fundación Mavid ، وهي منظمة تدافع عن حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في فنزويلا ، في فبراير / شباط ؛ تمت مصادرة الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية وحليب الأطفال بينما تم احتجاز ثلاثة موظفين بشكل غير قانوني. في تركيا ، حُكم على 11 عضوًا في مجلس الرابطة الطبية التركية بالسجن بتهمة "تحريض الجمهور على الكراهية والعداء" فيما يتعلق ببيانين علنيين لفتا الانتباه إلى الآثار السلبية للحرب والنزاع على الصحة العامة. استمر الاتجاه المقلق للغاية المتمثل في استهداف أولئك الذين يقاتلون فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. في الأشهر العشرة الأولى من العام ، وثقت منظمة الصحة العالمية (WHO) أكثر من 300 هجوم على المراكز الصحية في البلاد ، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص.[8] في نوفمبر / تشرين الثاني ، قُتل الناشط المجتمعي والصحفي بابي مومبر ماهامبا في منزله ، بسبب نشره الوعي حول الفيروس في إذاعة محلية . وفقًا لبرنامج الطوارئ الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية ، فإن "العنف المتعمد ضد العاملين في المجال الصحي والمستشفيات لم يكن يوما بهذا السوء على المستوى العالمي".[9]

كانت هناك مكاسب كبيرة لحقوق مجتمع الم-ع في عام 2019 ، بما في ذلك الغاء تجريم المثلية الجنسية في أنغولا وبوتان وبوتسوانا

والإكوادور. في بوتسوانا ، يشمل الحكم الغاء تجريم الممارسات المثلية بين النساء ، وفي أنغولا ، حظرت الحكومة التمييز القائم على الميول الجنسية. شهدت تايوان لحظة تاريخية عندما وافق المشرع في البلاد على مشروع قانون لإضفاء الشرعية على زواج المثليين. الا انه مع استمرار حركات مجتمع الم-ع في النمو بشكل أقوى ، تضاعفت ردود الفعل من الجهات الفاعلة الحالية والجديدة المناهضة للحقوق والمحافظين ، مع زيادة مستوى التطور في تكتيكاتهم. في مايو / أيار ، أيدت المحكمة العليا الكينية قانون البلاد الذي يجرم ممارسة الجنس المثلي ، في حين ذكرت الحكومة أن هذا القرار "وسيلة فعالة لاحتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية في البلاد".[10] كما يعاني مشروع قانون حماية حقوق العابرين و العابرات جندريا الذي أقر في الهند في أوائل ديسمبر من خلل عميق لأنه يتطلب إثباتًا لعملية إعادة تعيين النوع الاجتماعي ومنح الدولة السلطة التقديرية لاتخاذ قرار بشأن التقييم النهائي لطلب تغيير الجنس القانوني.[11]

أكدت البيانات من برنامج منح الحماية لفرونت لاين ديفندرز الاتجاهات العامة فيما يتعلق بالتهديدات المستمرة التي يتعرض لها المدافعون و المدافعات عن حقوق مجتمع الم-ع. و يكون النشطاء العابرون جندريا اكثر عرضة للخطر بشكل خاص بسبب وضوح الرؤية إلى جانب محدودية أو غياب كامل للحماية. من بين التهديدات التي أبلغ عنها المدافعون عن مجتمع الم-ع الذين تلقوا الدعم ، واجه 46٪ من المدافعين الذين حددوا أنهم غير متحيزين أو غير ثنائيين. يؤكد مشروع TMM(Trans Murder Monitoring) على ما مجموعه 331 حالة من حالات القتل المبلغ عنها للأشخاص العابرين جندريا والمتنوعة بين الجنسين في الفترة ما بين 1 أكتوبر 2018 و 30 سبتمبر 2019.[12] في 7 يوليو ، قُتلت بيسي فيريرا من الهندوراس برصاص رجال مجهولين. إن مقتل بيسي يشهد على مناخ العنف الشديد الذي يعمل فيه أفراد مجتمع الم-ع ، وخاصة المدافعين و المدافعات من المشتغلين و المشتغلات بالجنس و العابرين و العابرات جندريا.

كنتيجة مباشرة لعمليات الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان والاضطرابات العامة ، واجهت البلدان المجاورة التي تعتبر آمنة أو أكثر أمانًا مع الهجرة الجماعية للمدافعين عن حقوق الإنسان وعائلاتهم ، أو بمثابة مركز لإعادة التوطين. نتيجة للقمع المنهجي في نيكاراغوا ، فرّ عدد كبير من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين من البلاد ، وانتقل معظمهم إلى كوستاريكا. على الرغم من أن البلاد كانت على استعداد لاستقبالهم ، إلا أن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان كافحوا من أجل التكيف واضطروا إلى التوقف عن العمل في مجال حقوق الإنسان أو الحد منه. عُرفت تايلاند كخيار أكثر أمانًا للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة وخارجها ، إلا أن البلاد أصبحت خطرة بشكل متزايد بسبب عدم وجود اعتراف قانوني بحقوق اللاجئين وطالبي اللجوء هذا فضلا عن المراقبة والتخويف والعودة القسرية أو حالات الاختفاء القسري للمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين من البلدان المجاورة. في 6 فبراير ، أطلقت شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان لعموم أفريقيا برنامج مدن Ubuntu Hub ، والذي يوفر للمدافعين عن حقوق الإنسان خيارًا للانتقال داخل إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بدلاً من الانتقال بعيدًا. تم تطوير مبادئ برشلونة التوجيهية بشأن الرفاهية والانتقال الدولي المؤقت للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر بشكل مشترك من قبل عدد من المنظمات لمعالجة مسألة رفاهية المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال النقل.[13]

يرمز استمرارسجن المدافعات عن حقوق الإنسان البارزات لمدة طويلة إلى كيفية تصور فكرة حقوق الإنسان على أنها تهديد وجودي للحكام الفاسدين والمستبدين. تلقت نسرين سوتوده ، المدافعة عن حقوق الإنسان الإيرانية ومحامية حقوق الإنسان ، حكماً بالسجن لمدة 33 عاماً و 148 جلدة في 11 مارس / آذار. تُستخدم الأحكام الطويلة كرادع وتحذير للمدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان الآخرين وأي شخص يدافع على نطاق أوسع عن حقوق الإنسان ويحارب من أجل الحريات الأساسية. الحكم القاسي غير المعتاد في قضيتها يوضح الأثر الذي يمكن أن تحدثه المدافعات عن حقوق الإنسان على تعطيل هياكل القوة القمعية.

المدافعين و المدافعات عن حقوق الانسان وكلاء التغيير الاجتماعي

على الرغم من السياق الصعب الذي استمر فيه المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان في العمل في عام 2019 ، الا أنه يوجد العديد من الأمثلة على التطورات الإيجابية بسبب عملهم عملهن من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان:

+ بعد سنوات من الدعوة والاحتجاجات ، احتفلت الجماعات النسائية المكسيكية والمدافعات عن حقوق الإنسان بتشريع الإجهاض في ولاية أواكساكا ، حيث أصبحت أول ولاية في البلاد تلغي تجريم الإجهاض منذ تشريعه في مدينة مكسيكو سيتي منذ 12 عامًا.

+ تم إبطال نظام الوصاية في أغسطس في المملكة العربية السعودية. حيث مكّن إلغاء نظام الوصاية العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان من الفرار من المملكة العربية السعودية ومتابعة عملهن في مجال حقوق الإنسان من مواقع أكثر أمناً.

+ في شباط / فبراير ، رفض مجلس النواب في البرلمان الأردني مجموعة من التعديلات لقانون الجرائم الإلكترونية رقم 27 لعام 2015 بعد الضغط المستمر من المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. كان لهذه التعديلات ان تضفي تأثيرا كبيرا على حرية التعبير في الأردن لأنها تضمنت تعريفا غامضا ل "خطاب الكراهية" ، وتسمح بعقوبات تصل إلى السجن لمدة عامين لبعض جرائم الإنترنت.

+ في السودان ، ألغت الحكومة الانتقالية السودانية قانون النظام العام لعام 1996 في نوفمبر 2019. كان للقانون تأثير مباشر على النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان ، اللائي يمكن توقيفهن إذا رقصن أو ارتدين السراويل أو اختلطن مع رجال ليسوا من أقربائهن. يمكن معاقبة النساء بالجلد والغرامات وفي حالات نادرة بالرجم والإعدام.

+ في المغرب ، مُنحت نساء قبيلة السلاليات الحق في الميراث وامتلاك الأراضي ، بعد حملة كبيرة من قبل الجمعية الديمقراطية للنساء المغربيات (ADFM) والعديد من منظمات المجتمع المدني.

+ في جنوب مدغشقر ، أصبح تسعة أفراد من مجموعة مقاومة إنشاء منجم قاعدة توليارا إيلمينيت (فرع لشركة التعدين الأسترالية Base Resources) رمزا للمقاومة المجتمعية. في أعقاب احتجاج سلمي ضد المشروع في أبريل / نيسان ، قُبض عليهم واتُهموا وأُدينوا في وقت لاحق بتهمة اتلاف ممتلكات رغم انهم لم يقوموا باي من ذلك. في أوائل نوفمبر ، علقت الحكومة المشروع[14] استجابة للمقاومة السلمية للمدافعين عن حقوق الإنسان على المستويين المحلي والوطني ، قائلة إن فوائد المنجم المقترح لم تكن واضحة. ساعدت هذه الخطوة غير المسبوقة في إضفاء الشرعية على جهود المدافعين عن حقوق الإنسان للفت الانتباه إلى التأثير البيئي المحتمل للمنجم على أراضي أجدادهم.

+ نجح المدافعون عن حقوق الميم في روسيا في اكتساب رؤية ودعم عام ، بما في ذلك داخل منظمات حقوق الإنسان التقليدية. اجتذبت أحداثهم العديد من المؤيدين وحظيت بتغطية إعلامية كبيرة ، على الرغم من أن الحظر المفروض على "دعاية المثلية الجنسية" يشكل تهديدًا يمكن تنفيذه في أي وقت. في تطور غير متوقع ، فاز مركز الموارد لمجتمع الميم في يكاترينبورغ بالعديد من الدعاوى القضائية المتعلقة بتعليقات تتصف برهاب المثلية على الشبكات الاجتماعية. وجدت المحاكم أن التعليقات تتضمن خطابًا يحض على الكراهية وقضت بحذفها أو سيتم تغريم المؤلفين.

كيف يتم استهداف المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم

الإحصاءات الواردة أدناه مأخوذة من دراسة الحالات التي تلقتها منظمة فرونت لاين ديفندرز في الفترة من 1 يناير الى 18 ديسمبر 2019 استنادا الى 895 انتهاك تم ابلاغ المنظمة به يجب التنويه ان هذه الاحصائيات ليست حصرية ولا تمثل سوى حوادث الانتهاكات التي يتم إبلاغ منظمة فرونت لاين ديفندرز بها حيث يبلغ المدافعون و المدافعات عن حقوق الانسان اذا ما ارادوا أن تقوم المنظمة بمناصرة علنية حول قضيتهم. و لا تشمل انتهاكات طلب المدافعون او المدافعات عدم نشرها علناً أو في حالة تقديم دعم آخر غير المناصرة العلنية . وعلاوة على ذلك ، تمت إزالة حوادث القتل من الاحصائيات أدناه. يرجى الرجوع إلى الصفحات 4 و 5 للحصول على معلومات حول احصائيات قتل المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان

الانتهاكات التي تم الابلاغ عنها

الانتهاكات باستثناء عمليات القتل	
الاحتجاز/ الايقاف	22%
الاجراءات القانونية	20%
الاعتداءات الجسدية	13%
التهديدات	6%
المداهمة/ الاقتحام	4%
الاخفاء	3%
التعذيب/ سوء المعاملة	3%
الاستجواب/ الاستنطاق	3%
حملات التشهير	22%
العنف اللفظي	2%
تحجير السفر	1%
العنف الجنسي	<1%

يوضح الجدول أدناه تقسيم الانتهاكات حسب النوع الاجتماعي حسب ما تم ابلاغ منظمة فرونت لاين ديفندرز به لغرض المناصرة العلنية في عام 2019. وتعكس النسب المئوية المبينة الانتهاكات التي تعرض لها المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان كنسبة من إجمالي عدد الانتهاكات التي تعرضت لها كل مجموعة. و لا تمثل هذه الاحصائيات حالات العنف الجنسي بشكل كبير بالنظر إلى أن المناصرة العلنية نادراً ما تكون مطلوبة في مثل هذه الحالات.

تقسيم الانتهاكات التي تم الابلاغ عنها حسب النوع الاجتماعي

الانتهاكات التي تم الابلاغ عنها حسب النوع الاجتماعي باستثناء عمليات القتل	المدافعات عن حقوق الانسان	المدافعين عن حقوق الانسان
الاحتجاز / الايقاف	23%	29%
الاجراءات القانونية	21%	24%
الاعتداءات الجسدية	11%	10%
التهديدات	9%	6%
المداهمة/ الاقتحام	5%	6%
انتهاكات أخرى	5%	4%

* في عام 2019 ، أصدرت فرونت لاين ديفندرز نداءات عاجلة سجلت 15 انتهاكًا ضد مدافعين و مدافعات عابرين و عابرات الهوية الجندرية وغيرالمؤكدين / المؤكدات. من بين هؤلاء ، منهم ثمانية إجراءات قانونية ، أربعة تعرضوا / تعرضن للاعتقال، اثنان كانوا / كن عرضة لحملة تهديدات / تشويه / إيذاء لفظي ، وواحدة كانت مداهمة / اقتحام.

أصدرت فرونت لاين ديفندرز 189 نداء عاجل في عام 2019 لتوثيق هذه الانتهاكات. في 58٪ من الحالات، عانى المدافعون و المدافعات عن حقوق الإنسان أكثر من انتهاك واحد:

انتهاك وحيد	42%
انتهاكين اثنين	33%
ثلاث انتهاكات	25%

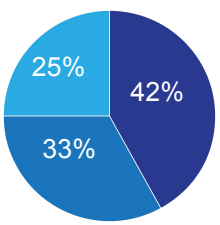

أكثر الانتهاكات المبلغ عنها حسب تقسيم المنطقة

الانتهاك	افريقيا	الامريكيتين	اسيا	الشرق الاوسط و شمال افريقيا	اوروبا و اسيا الوسطى
الاحتجاز / الايقاف	16%	15%	10%	31%	7%
الاجراءات القانونية	11%	12%	13%	17%	17%
التهديدات / حملات التشويه/الاعتداء اللفظي	7%	25%	11%	3%	7%
الاعتداء الجسدي	6%	12%	6%	15%	6%
المداهمة/ الاقتحام	35%	5%	5%	3%	7%

بشكل عام ، شكلت حالات الاعتقال والاعتقال و / أو الإجراءات القانونية 51٪ من الانتهاكات ضد المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان التي أبلغت عنها فرونت لاين ديفندرز في الفترة من 1 يناير إلى 18 ديسمبر 2019. من بين 189 من النداءات العاجلة الصادرة عن فرونت لاين ديفندرز، 33٪ من الحوادث التي أبلغ عنها تضمنت أكثر من اثنين من الانتهاكات ضد المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان ، و 25 ٪ تحتوي أكثر من ثلاثة انتهاكات. وهذا يؤكد الاتجاهات العامة بشأن الطبيعة المعقدة والمتطورة بشكل متزايد للمخاطر التي يواجهها المدافعون و المدافعات عن حقوق الإنسان على مستوى العالم.

لدى فرونت لاين ديفندرز برنامج منح الحماية حيث يمكن للمدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان التقدم بطلب للحصول على تمويل يصل إلى 7500 يورو لتلبية احتياجات الحماية. تقوم فرونت لاين ديفندرز بتسجيل بيانات عن نوع الانتهاك الذي أدى إلى تقدم الشخص بطلب للحصول على منحة ، وغالبًا ما يكون هناك أكثر من انتهاك واحد. توضح الأرقام أدناه ما هي نسبة المنح التي تم تسجيل انتهاكات محددة فيها.
في عام 2019 ، منحت فرونت لاين ديفندرز 626 منحة حماية (حتى 18 ديسمبر) للمدافعين و المدافعات الأفراد عن حقوق الإنسان ، بلغ مجموعها 1,513,353 يورو. على الرغم من أن بيانات الدعاوى تقدم معلومات مهمة حول نطاق ونوع التهديدات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان والدعوة الناتجة عنها ، فإن بيانات المنح تسمح بفهم أعمق للعلاقة بين الانتهاكات والتخفيف و / أو متابعة الاستجابة ، بالإضافة إلى مزيد من المعلومات المتعمقة حول المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان واحتياجاتهم. على سبيل المثال ، تُظهر بيانات المنح نسبة مئوية أعلى من الإساءة اللفظية والعنف الجنسي والتحرش ، والتهديدات التي يتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان من بيانات الدعاوى ، مما يؤكد مرة أخرى التقارير التي تتلقاها فرونت لاين ديفندرز من المدافعات عن حقوق الإنسان على أرض الواقع والاتجاهات العالمية الشاملة.

جدول الانتهاكات التي تم الابلاغ عنها حسب النوع الاجتماعي في المنح المقدمة من مؤسسة فرونت لاين ديفندرز

* نسب المنح حسب المجموعة

طبيعة الانتهاك	المدافعات عن حقوق الانسان	المدافعين عن حقوق الانسان
التهديدات	5%	2%
المراقبة	5%	10%
الاعتداء الجسدي	0%	9%
الاجراءات القانونية	5%	6%
الاحتجاز / الايقاف	5%	14%
حملات التشويه	5%	6%
العنف الجنسي و التحرش الجنسي	7%	-

جدول انواع الانتهاكات التي نتجت عنها طلبات منح الحماية حسب المنطقة

* نسب المنح حسب المنطقة

الانتهاك	افريقيا	الامريكيتين	اسيا	الشرق الاوسط و شمال افريقيا	اوروبا و اسيا الوسطى
التهديدات	46%	64%	35%	35%	48%
الاعتداء الجسدي	22%	36%	18%	13%	23%
الاحتجاز / الايقاف	21%	22%	23%	22%	15%
المراقبة	19%	41%	14%	6%	25%
الاجراءات القانونية	9%	14%	9%	5%	16%
حملات التشويه	8%	16%	3%	4%	24%
العنف الجنسي و التحرش الجنسي	1%	3%	3%	5%	2%

افريقيا

نادراً ما أدت التغييرات في السلطة السياسية في عدد من البلدان في أفريقيا في عام 2018 إلى تحسينات في عام 2019. في نيجيريا ، سرعان ما تم نسيان وعود الإصلاح والمساءلة التي تصدرت الانتخابات الرئاسية ؛ ذكر المدافعون عن حقوق الإنسان أن بيئة الإنترنت أصبحت أكثر قمعية ، حيث راقبت الحكومة و حظرت نشاط المدافعين عن حقوق الإنسان على وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات والصحف على الإنترنت. وبالمثل ، في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، شهد المدافعون عن حقوق الإنسان تعهدات حملة الرئيس الجديد الانتخابية تفسح المجال للعادات القديمة التي قمعت حرية التعبير والتجمع. استمر اعتقال المدافعين بسبب الاحتجاج السلمي و تعرضوا للاعتقال الوقتي او التعسفي. كان العام وحشيًا بشكل خاص بالنسبة للمدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان في زيمبابوي ، حيث أشرفت إدارة إيمرسون منانغاجوا على العودة إلى ذات الخوف الذي ساد عهد موغابي من خلال انتشار العنف على يد الشرطة والهجوم الجسدي والتخويف الروتيني.

ظهرت تطورات إيجابية في إثيوبيا بعد سنوات من القمع في تناقض ملحوظ مع الاتجاه العام للمنطقة. منذ وصوله إلى السلطة في عام 2018 ، بدأ رئيس الوزراء أبي أحمد من خلال الإصلاحات التي غيرت بشكل كبير البيئة للمجتمع المدني في البلاد. حيث انه أدان علانية انتهاكات حقوق الإنسان السابقة وعين منشقين سابقين وأعداد كبيرة من النساء في مناصب حكومية عليا. مكنه اتفاق سلام مع إريتريا عام من الحصول على جائزة نوبل للسلام 2019. و أكد إطلاق التحالف الإثيوبي للمدافعين عن حقوق الإنسان انفتاح المجال امام المجتمع المدني هذا بالاضافة الى استبدال قانون إعلان الجمعيات الخيرية والجمعيات القديم شديد التقييد. على الرغم من هذه التغييرات الإيجابية ، ظل الوضع في البلاد حساسًا. وقد تجلى ذلك في الأحداث التي وقعت في شهر أكتوبر عندما اندلعت أعمال العنف في أديس أبابا ، وفي معظم مناطق أوروميا. الناشط جوار محمد اتهم قوات الأمن بمحاولة تنظيم هجوم ضده. تم رفض هذا الادعاء وعلى مدار يومين ، اندلع العنف الذي كان له أبعاد عرقية ودينية في منطقة أوروميا وأدى إلى مقتل 86 شخصًا.

ظلت الاعتداءات البدنية والتهديدات بالقتل أدوات شائعة تستخدم ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الحوادث التي نادراً ما يتم التحقيق فيها. توضح حالة المدافع عن حقوق الانسان تيموثي متامبو كيفية تصاعد التهديدات بسرعة إلى هجمات أكثر خطورة ؛ في أغسطس / آب ،

دراسة قضية

فرط التضخم و القمع في زيمبابوي

أدت الأزمة الاقتصادية العميقة والفساد في زيمبابوي إلى احتجاجات واسعة النطاق وما تلاها من حملات قمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومجموعات المجتمع المدني في عام 2019. سرعان ما أثبتت الوعود المبكرة بالإصلاح والوظائف والازدهار أنها وهمية ، وفشلت الإدارة الجديدة في التعامل مع الفساد أو التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. لجأت الحكومة المتوترة على نحو متزايد والتي وصلت إلى السلطة في انتخابات متنازع عليها ، إلى قمع المتظاهرين السلميين والاستخدام المفرط للقوة ، حيث اتهمت الدولة المشاركين بالتواطؤ مع المعارضة السياسية للإطاحة بحكومة منتخبة دستوريًا. بين تموز / يوليو وأيلول / سبتمبر ، كان هناك ما لا يقل عن 50 حالة اختطاف للنشطاء ، استهدفت قادةالمدافعين عن حقوق الانسان والنقابيين وأحزاب المعارضة. جميعهم أبلغوا عن استجوابات معادية من قبل مختطفيهم وفي بعض الحالات عن التعذيب. أدى حجم عمليات الاختطاف هذه إلى غرس الخوف بين المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في زيمبابوي. قُتل أكثر من عشرة أشخاص في عام 2019 عندما أطلقت قوات الأمن ذخيرة حية على المتظاهرين. نتيجة لاستمرار عدم الاستقرار وسيادة القانون المتعثرة ، لم تتحقق الاستثمارات المتوقعة. أصبح النقص النقدي واضحًا وتلاه نقص في

الوقود ، مما أدى إلى مزيد من الاستياء لدى المواطنين والاحتجاجات.
في يونيو / حزيران ، ألغت الحكومة نظام العملات المتعددة الذي حافظ على تماسك الأمور ، مما أدى إلى ارتفاع التضخم. نتيجة لذلك ، أصبح عمل المدافعين عن حقوق الإنسان أكثر صعوبة. سعت الحكومة إلى فرض قيود أكثر صرامة على العملة الأجنبية الشحيحة ، مما يعني أن الحكومة تتفحص تدفقات إيرادات المنظمات غير الحكومية عن كثب من أجل اتهامهم بتمويل تغيير النظام أو نقل الأموال إلى خارج البلاد. يمكن اعتبار هذا أيضًا تكتيكًا انتقاميًا ضد الحكومات الغربية التي تمول معظم أعمال المدافعين عن حقوق الانسان والتي فرضت أيضًا عقوبات على أعضاء الحزب الحاكم ، Zanu PF. على الرغم من تدهور الوضع والمخاطر التي تنطوي عليها ، استجابت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في موجات من الاحتجاجات على سوء الحكم، حيث خرج جميع المعلمين والنقابات والأطباء في إضرابات عامة.

أصدر أحد مستشاري المقاطعة مع الحزب الحاكم شريط فيديو على الإنترنت تعهد فيه بقتل المدافع عن حقوق الانسان إذا لم يتوقف عن تنظيم الاحتجاجات ضد سوء الإدارة المزعوم للانتخابات الوطنية التي أجريت في مايو / أيار. بعد بضعة أشهر ، في أكتوبر ، فتح مسلحون النار على المدافع عن حقوق الإنسان ، محاولين قتله.أما في الموزمبيق ، كان العمل على قضايا الحكم والمساءلة محفوفًا بالمخاطر بشكل خاص. وقد تجلى ذلك في تهديدات بالقتل تلقتها المدافعة عن حقوق الإنسان دنيس نامبوريتي من نويتي ، ومقتل أحد المراقبين الرئيسيين للانتخابات ، الدكتور أناستاسيو ماتافيل ، قبل ثمانية أيام من يوم التصويت. تفاقم الوضع في موزمبيق بسبب فشل الدولة في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمواطنين في وضع اقتصادي متدهور واستغلال غير محدود للموارد الطبيعية من قبل الجهات الفاعلة المحلية والأجنبية والمتصلة بالسياسة. واجهت غينيا احتجاجات جماهيرية بدأت في 14 أكتوبر ، عندما خرج المتظاهرون إلى الشوارع لمعارضة تعديل الدستور الذي يسمح للرئيس ألفا كوندي بالترشح لولاية ثالثة. تقاعست قوات الأمن عن الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة عند مراقبة المظاهرات وقتلت تسعة أشخاص على الأقل وجرحت العشرات من المحتجين. وهناك مخاوف متزايدة من تدهور الوضع في غينيا قبل الانتخابات الرئاسية في أكتوبر 2020.

وقد استهدفت المدافعات عن حقوق الإنسان التي لهن تأثير على التعبئة في المظاهرات السلمية بشكل خاص ، مما يشير إلى مشكلة عميقة الجذور لانعدام الأمن السياسي ويسلط الضوء على السرعة والجرأة التي تلجأ بها قوات الأمن إلى العنف. في أوغندا ، تعرضت المدافعة عن حقوق الإنسان (نانا مافريكا مابريكاوا) لهجوم فظيع من جانب ضباط الشرطة بعد محاولتها الحصول على تصريح لتنظيم احتجاج سلمي ضد وحشية الشرطة. تعرضت المدافعة ، التي كانت حاملاً لمدة سبعة أشهر في ذلك الوقت ، للضرب مما افقدها الوعي ؛ بعد عدة أشهر ، قُبض عليها بعنف في احتجاج سلمي وحُرمت مؤقتًا من الأدوية التي طلبتها نتيجة لضرب أبريل / نيسان. في زيمبابوي ، قُتل 17 محتجًا في يناير عندما تظاهروا ضد ارتفاع أسعار الوقود وتعرض عشرات آخرون للضرب المبرح. في مالاوي ، تعرض قادة تحالف المدافعين عن حقوق الانسان لهجوم بالبنادق وقنابل البنزين والاعتداءات البدنية أثناء قيادة الاحتجاجات.

يبقى المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون في مناطق النزاع المسلح محاصرين بين الجماعات المسلحة غير الحكومية وأمن الدولة أو القوات الحكومية. يلعب المدافعون عن حقوق الإنسان دوراً حاسماً في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وغالبًا ما يكونون أحد المصادر الوحيدة للمعلومات الموضوعية ، حيث يسعون إلى الإبلاغ من المناطق النائية غير المرتبطة جيدًا ، أو في المناطق أين يتم طرد المنظمات الدولية. في بوركينا فاسو ، الكاميرون ، وشمال نيجيريا ، يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان تحت ضغط شديد وخطر شخصي كبير للنهوض بحقوق الإنسان في ظل النزاع المسلح. أدت الهجمات الإرهابية التي ازدادت في شمال بوركينا فاسو خلال السنوات الثلاث الماضية إلى تقويض عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ، وخاصة إنشاء آلية لتنفيذ حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ، على النحو المنصوص عليه في قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذي تم تبنيه في يونيو عام 2017.

يخضع المدافعون عن حقوق الإنسان لقيود على حرية التعبير وغالباً ما تتذرع السلطات بـ "الأمن" كمبرر لحظر جميع المظاهرات السلمية. في الكاميرون ، أبلغت المدافعات عن حقوق الإنسان عن انتهاكات ارتكبتها كل من القوات الحكومية والجماعات الانفصالية ، وسلطت الضوء على عجز الحكومة عن توفير الأمن والدعم لمواطنيها. ونتيجة لذلك ، استُهدف المدافعون عن حقوق الإنسان بالمضايقات القضائية ، والتهم الكيدية ، والمراقبة ؛ في بعض الأحيان ، كان من المستحيل تقريبًا أداء أعمالهم بسبب السياق غير المستقر وطبيعة التهديدات التي تلقوها. في موزمبيق ، قُبض على الصحفي أمادي أبو بكر دون أمر قضائي في يناير / كانون الثاني عندما كان يجري مقابلة مع أشخاص فروا من ديارهم بسبب تكثيف الهجمات التي يشنها أفراد من جماعة متطرفة. ظل آمادي رهن الاحتجاز قبل المحاكمة لمدة 100 يوم تقريبًا ، بما في ذلك 12 يومًا رهن الاحتجاز العسكري بمعزل عن العالم الخارجي. على الرغم من إطلاق سراحه مؤقتًا في أبريل / نيسان ، لا يزال أمادي يواجه تهما بارتكاب جرائم "التحريض العلني" و "إصابة المسؤولين العموميين".

غالبًا ما يتم تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان و محاولة تجريدهم من الشرعية ،عند الإبلاغ عن انتهاكات الدولة ضد المواطنين أو تمثيل المستهدفين قانونًيا.

في تنزانيا ، كان المحامون والصحفيون من بين أولئك الذين تم استهدافهم. حيث ينص قانون التعديلات المتنوعة الخاص بالمحامين و الصادر في 30 سبتمبر 2019على ان يختار المحامون إما تمثيل الحكومة أو الأفراد ولكن ليس كلاهما ، وهو ما يتم استغلاله لترويج فكرة أن المحامين الذين يختارون تمثيل الأفراد "معادون للدولة". تعرض المحامون والصحفيون لمجموعة من التهم تتعلق بغسل الأموال في خمس قضايا، تتراوح فيها العقوبات بالسجن من ثلاث إلى خمس سنوات كما هو الحال في قضية الصحفي إريك كابيندرا.

مُنعت محامية حقوق الإنسان والرئيسة السابقة لجمعية تانجانيكا للقانون ، فاطمة كارومي ، من ممارسة مهنتها في البر الرئيسي لتنزانيا وقُصرت على وطنها زنجبار بعد الطعن في تعيين النائب العام الدكتور أديلاردوس كيلانجي في منصب غير دستوري. وقد أدت هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التنزانية إلى الرقابة الذاتية بين الصحفيين ، وتردد المحامين في تناول قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان.

يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في المنطقة في كثير من الأحيان للشيطنة بسبب تقديمهم صورة سيئة للدولة الى المجتمع الدولي. وهو ما يأخذ بعدًا آخر عندما يتعلق الامر بالمدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي تتعرضون للتشويه و محاولات إزالة الشرعية عنهم من قبل المسؤولين الحكوميين والجماعات المسلحة والمجموعات مجهول الهوية عبر الإنترنت. في أغسطس / آب ، تلقت المدافعة مبولاتيانا رافلواريمزا Mbolatiana Raveloarimsa من مدغشقر تهديدات بالاعتداء الجنسي على موقع تويتر وتمت وصفها بال"وقحة" وذلك عقب خطاب مفتوح أطلقته قبل زيارة البابا ، أبرزت فيه القضايا التي تواجه المواطنين العاديين في مدغشقر ، وخاصة الفقر المدقع و سوء الحكم. في شمال نيجيريا ، واجهت المدافعات عن حقوق الإنسان مضايقات في عملهن في شكل حملات تشويه ، وهجمات بدنية واستبعاد ثقافي. شهدت احدى المدافعات هذه الهجومات عديد المرات خلال مسيرتهاالمهنية. أثناء استعدادها للزواج العام الماضي ، حاول أفراد المجتمع إقناع شريكها بعدم الزواج منها ، وأصروا على أن النساء أمثالها لا يبقين في الزيجات لفترة طويلة. هذا الدفع لمعاقبة المدافعات عن حقوق الإنسان على عملهن العام من خلال التأثير على حياتهن الخاصة هو اتجاه شائع في المنطقة ، وهو ما يسلط الضوء على الطبيعةالمعقدة للتهديدات والترهيب ضدالمدافعات عن حقوق الإنسان.

في الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا ومدغشقر وسيراليون ، واجه المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون في إطار مشاريع استخراجية التخويف والتهديدات والهجمات بما في ذلك الاعتقال والمضايقة القضائية وحتى الموت. مساحات شاسعة من الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى محتجزة تحت الحيازة العرفية ، مع عدم إدراك الأطر القانونية الحكومية[15] لجزء كبير من ملكية الأراضي العرفية. يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان مع المجتمعات المحلية على تحديد حدود أراضيهم ، ودعمهم في المحادثات مع الشركات ، ومراقبة أنشطة الشركة والتجاوزات التي تقوم بها. في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ، واجهت المجتمعات التي تعيش حول الامتيازات الزراعية لمزارع زيت النخيل المضايقات القضائية وترهيب الشرطة بسبب شجبها الاستيلاء على الأراضي من قبل شركة PHC-Feronia (Plantations et Huileries du Congo)) هي شركة تابعة لشركة فيرونيا الكندية). سنوات عديدة من الصراع في مناطق الامتياز وصلت إلى ذروتها في العام الماضي عندما تعرض أحد أعضاء منظمة محلية ، هو جويل إمبانجولا ، للضرب حتى الموت على أيدي رجل عرف بأنه كان يعمل كحارس أمن في الشركة.[16]

كانت هناك تطورات إيجابية في المنطقة فيما يتعلق بالأطر القانونية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ، والتي تعد جزءًا أساسيًا من استراتيجية أوسع لضمان الاعتراف وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وعملهم على المستوى الوطني. استمرت هذه الأُطر في التقدم في غرب إفريقيا ، وفي عام 2019 ، انضمت توغو إلى قائمة البلدان التي اعتمدت أو التي تعمل على اعتماد قوانين وآليات تنفيذ لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان بما في ذلك بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا ومالي والنيجر. ذكر المدافعون عن حقوق الإنسان أن هذه القوانين ، رغم أنها تفتقر أحيانًا إلى التطبيق ، ساهمت بشكل إيجابي في مواقفهم الأمنية حيث توفر اعترافًا قانونيًا بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان

أدى فشل الحكومات المستمر في توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان إلى إنشاء وتعزيز شبكات المدافعين عن حقوق الانسان في شرق وجنوب أفريقيا. تشكل الحكومات في المنطقة تهديدًا كبيرًا لسلامة المدافعين عن حقوق الإنسان ، أو تعمل بالتواطؤ مع الجهات الفاعلة من غير الدول لتعريض المدافعين عن حقوق الإنسان للخطر. عادةً ما تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان محرومة من مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال التمويل المتعمد من قِبل الدول أو القوانين التي لا تمكنهم من توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان. تقع مسؤولية الحماية دائمًا على المدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم. في شرق إفريقيا ، ترسخ تأسيس الشبكات بسرعة ، وتوجد تحالفات في كينيا وتنزانيا وأوغندا والصومال وجنوب السودان. تم إطلاق التحالف الإثيوبي في أوائل ديسمبر 2019.

في الجنوب الأفريقي ، الائتلافات جديدة إلى حد ما ولكنها توفر بالفعل دعما هاما للمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال الحماية وبناء القدرات. توجد الآن ائتلافات جديدة في زامبيا وملاوي ، وبدأ المدافعون عن حقوق الإنسان في موزامبيق وليسوتو في إنشاء شبكاتهم الخاصة كذلك.

كما تم تقديم دعم حاسم للمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال الشبكات الإقليمية الفرعية. شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي (DefendDefenders) هي شركة رائدة في توفير الحماية الإقليمية للمدافعين عن حقوق الإنسان وبناء قدرات التحالفات الوطنية. سرعان ما أصبحت شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا قوة حيوية للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الفرعية. على مستوى أكثر قارية ، أصبحت شبكة حقوق الإنسان لعموم أفريقيا مجموعة قوية ، لا سيما مع تعزيز برنامج مدن Ubuntu Hub للمدافعين عن حقوق الإنسان. استمرت فرونت لاين ديفندرز في العمل عن كثب مع هذه التحالفات.

الامريكيتين

في عام 2019 ، أصيبت الأمريكيتان بالشلل من مختلف الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، والتي نشأت عن إخفاقات الخيارات السياسية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومات الحالية والسابقة. إن النموذج الليبرالي الجديد الاستخراجي السائد والذي أعطى الأولوية للمستثمرين الخارجيين والنخب المحلية قد غذى الفساد وفشل في تطوير نمو اقتصادي مستدام لغالبية السكان. شهدت القارة زيادة خصخصة الخدمات العامة الأساسية ، و "تقنين" التشريعات البيئية وحقوق العمل ، ووضع تشريعات جديدة لتقويض نشاط حقوق الإنسان ، وتفكيك السياسات المصممة لمعالجة عدم المساواة. وكان تجسيد أجندة حقوق المرأة السائدة وتكثيف الخطابات الأصولية من جميع القطاعات ، بما في ذلك السياسيون رفيعو المستوى ، واضحًا في جميع بلدان المنطقة تقريبًا.

أ

تاح مزيج من الانتخابات المهمة وبداية فترات جديدة زخماً لجزء كبير من الاضطرابات ، في حين أن بعض البلدان تكافح بسبب الجمود السياسي. وأجريت انتخابات عامة ومحلية مثيرة للانقسام في الأرجنتين وبوليفيا وكولومبيا والسلفادور وغواتيمالا وأوروغواي ، في حين بدأت فترات رئاسية جديدة في البرازيل والسلفادور والمكسيك وفنزويلا. بالإضافة إلى ذلك ، نزعت الأزمات السياسية في السنوات السابقة إلى 2019 في الأرجنتين والبرازيل وشيلي والإكوادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا. شهدت بيرو تغييرًا مفاجئًا في الرئاسة نتيجة للتحقيقات في الفساد ، بينما اندلعت الاحتجاجات الجماهيرية في تشيلي وكولومبيا والإكوادور. بعد مزاعم التدخل في الانتخابات ، شهدت بوليفيا تغييرًا عنيفًا للحكومة. في هندوراس ، طالبت الاحتجاجات المناهضة للحكومة بإقالة الرئيس بعد الإعلان عن المراسيم التنفيذية والتشريعية التي يمكن أن تؤدي إلى خصخصة التعليم والرعاية الصحية ؛ تم تجديد هذه الدعوات فيما بعد بإدانة شقيق الرئيس بتهمة تهريب المخدرات في الولايات المتحدة. في فنزويلا ، عام الاحتجاجات في الشوارع والاحتجاجات المضادة وعدم الاستقرار السياسي على مشروعية ولاية الرئيس مادورو الثانية ولم يرضخ منافسه خوان غايدو. وضع حد للأزمة السياسية مع فرار المزيد من الناس من البلاد ، في حين أن الذين بقوا يعانون من نقص الغذاء والدواء والكهرباء والوقود. في كوبا ، دخل دستور جديد حيز التنفيذ في أبريل ، وهناك عدد من التغييرات الجارية في الجزيرة منذ تولي القيادة من كاستروس ؛ ومع ذلك ، لا تزال الحريات الأساسية بعيدة المنال.

شهد شهري أكتوبر ونوفمبر موجة من المظاهرات التي قوبلت بوحشية الشرطة وقيود خطيرة وهجمات على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وفرض حالة الطوارئ في بوليفيا وشيلي وكولومبيا والإكوادور. في حين تباين الدافع وراء حركات الاحتجاج -الانتخابات المتنازع عليها في بوليفيا ، زيادة تكلفة النقل العام في تشيلي ، والفساد في كولومبيا ، وخفض دعم الوقود في الإكوادور – شاركت قطاعات واسعة من السكان في التعبئة. خلال عام 2019 ، تم إعلان حالات الطوارئ الفعلية أو الجزئية أو الكاملة في غواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس.

كانت الاعتداءات على الصحفيين وأولئك الذين يقومون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها شائعة ، بالإضافة إلى اضطهاد أولئك الذين اعتُبروا مسؤولين عن تنظيم أو القيام بدور قيادي أثناء الاحتجاجات. في غواتيمالا ، صرح الرئيس جيمي موراليس علنًا بأن الجماعات الإجرامية تصرفت "بالتعاون مع المدافعين عن حقوق الإنسان والفلاحين الزائفين" في الأحداث العنيفة التي دفعت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ ، في حين أعلن الرئيس التشيلي أن البلاد "تواجه حربًا ضد عدو لا هوادة فيه "بدلاً من إدراك ما كان في الواقع مجتمعًا مدنيًا منظما ذاتيًا سئم من سنوات من التراجع في ما يسمى" أقوى اقتصاد في المنطقة ".[17]

في الولايات المتحدة ، ظل العنف السياسي والمتطرف يمثل اتجاهًا مقلقًا ، حيث تم إطلاق النار الجماعي والاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن والشرطة ، اضافة الى جرائم الكراهية التي حدثت في جميع أنحاء البلاد. بالتوازي لذلك، شهدت البلاد حركات احتجاجية مستمرة ومتنوعة ، حيث يقود المدافعون عن حقوق الإنسان من جميع الخلفيات والأجناس والأعمار الدعوات إلى العدالة السياسية والعرقية والاجتماعية والبيئية.

يبدو أن استمرار الصراع أمر لا مفر منه في ظل استمرار الحكومات في المنطقة ، بغض النظر عن الإقناع السياسي ، في تبني مشاريع التنمية الضخمة ومنح تنازلات كبيرة للشركات عبر القطرية من أجل تأمين مثل هذه المشاريع. لا يزال هذا النموذج الاقتصادي هو السائد في الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا والإكوادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك وبيرو. في المكسيك ، يستلزم تعهد الرئيس لوبيز أوبرادور بمكافحة الفقر الاستثمار في المشاريع الاستخراجية ، في حين أن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعارضونهم يواجهون مخاطر هائلة بسبب المصالح القوية للشركات والأرباح المحتملة. ومثال على ذلك قضية المدافع عن البيئة سمير فلوريس ، الذي قُتل في ولاية موريلوس بعد قيادته المعارضة لمحطة كهرباء حرارية وخط أنابيب بسبب مخاوف من أنها ستستخدم وتلوث إمدادات المياه. حدث القتل قبل ثلاثة أيام من الاستفتاء الذي اقترحه الرئيس بشأن ما إذا كان ينبغي أن تمضي محطة الطاقة أم لا.و كان قد عارض الرئيس محطة توليد الكهرباء قبل توليه منصبه. في كولومبيا ، تدهورت البيئة في عام 2019 مع تعثر اتفاقات السلام والانتخابات المحلية وإعلان عودة بعض

أعضاء جماعة المعارضة المسلحة السابقة إلى أسلحتهم.

كما هو الحال في كل سنة سابقة تتوفر فيها لفرونت لاين ديفندرز بيانات في الأمريكتين ، فإن الغالبية العظمى من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين قتلوا هم أولئك الذين يعملون على هذه الحقوق. وكانوا أيضًا أكثر عرضة لمواجهة إجراءات قضائية غير عادلة أو ملفقة ، والتي كانت تُرتكب في كثير من الأحيان ومكلفة ، مما يقلل من وقت وموارد وطاقة المجتمعات. في حين أن هؤلاء المدافعين يجب أن يحصلوا على حماية أفضل إلى جانب التركيز العالمي على تغير المناخ ، تواصل السلطات استهدافهم.[18] عندما لفتت البرازيل انتباه العالم لفترة وجيزة أثناء حرق الأمازون ، عزا الرئيس بولسونارو النار إلى المدافعين عن حقوق البيئة والمنظمات غير الحكومية كمحاولة لإلحاق الضرر بسمعة حكومته،[19] والتي أدت أيضًا إلى تجريم واعتقال أربعة من رجال الإطفاء من ألتر دو تشاو ، في ولاية بارا.[20] استهداف بولسونارو لقطاعات من السكان المتورطين في الدفاع عن الحقوق هو استراتيجي ومدروس ويعود إلى وقته كنائب اتحادي ، عندما صرح بأنه يريد تعيين حركة العمال بلا أرض ، وهي منظمة إرهابية ، على أنها منظمة إرهابية. وكان مقتل لويس فيريرا دا كوستا في يوليو / تموز في فالينهوس ، وهو أحد أعضاء معسكر MST في ضواحي ساو باولو ، مثالاً مأساوياً على العواقب المحتملة لمثل هذا النهج. قُتل المدافعين عن حقوق الإنسان خلال مظاهرة قام فيها المتظاهرون بتوزيع البذور والأزهار والطعام أثناء طلب المياه من السلطات البلدية.

أصبحت قضية غوابينول في هندوراس رمزية لأنها كانت أول حالة للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية يتم نقلها إلى الولاية القضائية الوطنية ، أين تتم محاكمة جرائم مثل الإرهاب وتهريب المخدرات. قرر المدافعون عن حقوق الإنسان تقديم أنفسهم طواعية في 22 فبراير / شباط واتُهموا بارتكاب جرائم "الحرمان غير العادل من الحرية والنيران المشددة والجمعيات غير القانونية والسرقة". على الرغم من إطلاق سراحهم ، كانت الرسالة التي تلقتها منظمات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية أن المدافعين عن البيئة يمكن أن يواجهوا تهم جنائية بسبب عملهم. لا يزال هناك تسعة مدافعين عن حقوق الإنسان رهن الايقاف فيما يتعلق بالدفاع عن نهري سان بيدرو وغابينول ؛ و سيظلون مسجونين حتى الجلسة التالية ، والتي قد تستغرق مدة تصل إلى سنة كاملة. كما في السنوات السابقة ، استمرت المصالح الخاصة في ممارسة سلطتها ، وغالبًا ما يتم ذلك بالتواطؤ مع السلطات المحلية والوطنية ، وفي كثير من الحالات ، مع جماعات الجريمة المنظمة. في السلفادور ، غالباً ما يتم محاذاة أعضاء العصابات مع سلطات الدولة والشركات الخاصة ، التي توظفهم لتخويف ومهاجمة المدافعين عن حقوق الإنسان. غالبًا ما تسيطر العصابات على مناطق بأكملها ، وتفرض رسومًا على جماعات حقوق الإنسان لدخول المجتمعات أو تمنعهم تمامًا من الوصول إليها.

يظل الإفلات من العقاب هو القاعدة السائدة في المنطقة عندما تحدث عمليات القتل ، بما في ذلك الحالات البارزة التي لفتت الانتباه الدولي والإدانة. في ديسمبر / كانون الأول ، أُدين سبعة رجال بتهمة قتل المدافعة البيئي ، بيرتا كاسيريس ، عام 2016. ومن بين هؤلاء الذين ثبتت إدانتهم رجال تم تحديدهم كموظفين في شركة Desarrollos Energéticos S.A. وعضو في جيش هندوراس. ذكرت المحكمة أن عمل بيرتا في الدفاع عن نهر غوالكارك وحقوق شعب لينكا هو السبب في مقتلها. تواصل عائلة بيرتا الدعوة إلى محاكمة المسؤولين التنفيذيين في الشركة والمسؤولين الحكوميين المحددين في المحاكمة. في البرازيل ، في حين تم اعتقال اثنين من المشتبه بهم في وقت مبكر من هذا العام ، وهم يخضعون لإجراءات قضائية بوصفهم متهمين محتملين لاغتيال ماريل فرانكو ، لم يحدد التحقيق حتى الآن وجود دافع أو المسؤولين المباشرين عن القتل.

قرير منظمة فرونت لاين ديفندرز عن حقوق المهاجرين المدافعين

في تقرير صدر في سبتمبر ، قامت فرونت لاين ديفندرز والشركاء الإقليميون PRAMI-IBERO و RedTDT بتوثيق لعشرات حالات اضطهاد المدافعين عن حقوق المهاجرين في المناطق الحدودية وعلى طول طرق الهجرة.[21] في الولايات المتحدة والمكسيك وغواتيمالا ، تم اعتقال المدافعين والاعتداء عليهم وتقديمهم للمحاكمة بسبب تقديم المساعدات الإنسانية بما في ذلك توزيع المواد الغذائية والمياه والإمدادات الطبية وتشغيل الملاجئ الطارئة للعائلات المهاجرة.

في المكسيك والولايات المتحدة ، أظهرت عمليات اعتقال واستجواب المدافعين الذين يساعدون طالبي اللجوء تجريم جميع أشكال الهجرة ، بما في ذلك تلك التي تتبع الإجراءات القانونية القائمة. تؤثر هذه الحملة بشكل غير متناسب على النشطاء الذين هم أنفسهم مهاجرين أو غير موثقين ، وكذلك النساء ونشطاء مجتمع الم-ع. كما وجد التقرير أن سياسات الهجرة المكسيكية و في الولايات المتحدة تزيد من تهديدات الجماعات الإجرامية المنظمة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. على سبيل المثال ، مدافعون عن حقوق الإنسان يعملون على طول الولايات المتحدة الأمريكية. زاد تقرير الحدود من التهديدات والتخويف من الجماعات الإجرامية - التي تعتبرها تعطل إيرادات الاتجار.

في 11 يونيو ، تم إطلاق سراح 56 من المدافعين عن حقوق الإنسان والسجناء السياسيين المحتجزين ظلماً في ظل حكومة أورتيغا في نيكاراغوا. وقد تمتع ميداردو مايرينا وإيرلاندا خيريز وريكاردو بالتودانو وأمايا إيفا كوبينز مع اخرين ب"العفو العام" ، تطبيقا لقانون العفو الشامل المثير للجدل والذي تم اعتماده في 8 يونيو. كما يمكن استخدام القانون لمنح الحماية لقوات الأمن والجماعات شبه العسكرية والسلطات المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء الأزمة. في 14 نوفمبر / تشرين الثاني ، اعتُقلت أمايا إيفا كوبينز مرة أخرى بصورة تعسفية مع 15 ناشطًا آخرين ومدافعين عن حقوق الإنسان ، بينما كانوا يقدمون المساعدة الإنسانية لمجموعة من أمهات السجناء السياسيين في ماسايا ، نيكاراغوا.

كما تعرضت المدافعات عن حقوق الإنسان إلى انتهاكات داخل حركة حقوق الإنسان في الحالات التي تم بثها علنًا في بعض بلدان المنطقة. قادت المدافعات عن حقوق الإنسان في المكسيك الطريق من خلال إطلاق نسخة من حركة #MeToo التي تضمنت 52 حالة على الأقل حيث كان المعتدي المزعوم هو نفسه ناشطًا. وقد كان لذلك تأثير على الديناميات داخل المنظمات - خاصة في عاصمة البلاد - حيث فتح بعضها عمليات للتحقيق في الحالات أو أنشأ بروتوكولات لمكافحة التحرش أو تم إخضاعها للتدقيق العام لعدم الاستجابة لطلبات إجراء التحقيقات. في هندوراس ، كشفت المدافعات العنف الجنسي الذي ارتكبه زملاؤهن وانتقدن الصمت الناتج بسبب الضغط من أجل "عدم الإضرار بالقضية". تم تقديم هذا السبب في عدد من الدول للدفاع عن عدم اتخاذ إجراء عندما تم عرض الانتهاكات على الملء.

كان المدافعون الذين يعملون على حقوق مجتمع الم-ع من أكثر الفئات تعرضًا للخطر في الأمريكتين ؛ في حين أن المدافعين عن الأرض والشعوب الأصلية والمدافعين عن الحقوق البيئية يتعرضون للتجريم والاعتداء والقتل لأن عملهم له تداعيات على هوامش الربح والمصالح السياسية ، يتم استهداف المدافعين عن حقوق مجتمع الم-ع من قبل أولئك الذين يختلفون بشكل أساسي مع حقهم في المساواة. تم تسليط الضوء على حجم هذا الاستهداف بشكل صارخ في تقرير صادر عن كولومبيا دايفرسا والذي سجل مقتل 2900 شخص من مجتمع الم-ع بين عامي 2014 و 2018 في عشر دول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقعت أكثر من نصف عمليات القتل هذه في البرازيل ، التي لا تزال البلد الذي يُقتل فيه أكبر عدد من العابرين و العابرات جندريا في جميع أنحاء العالم. التقدم الذي حققته حركة مجتمع الم-ع أدى إلى ردة فعل عنيف شرسة. في هندوراس ، شجعت الجماعات المرتبطة بالكنيسة الإنجيلية الهجمات على المدافعين عن مجتمع الم-ع بسبب جهود تقنين زواج المثليين والدعوة لإنشاء سجل وطني للهوية الجنسانية. كانت إحدى منظمات المثليين ، وهي أركويريس ، قد تعرضت لتهديدات بالقتل على جدران مكاتبها. في ذلك الوقت ، صرح المدير - الذي استهدفته حملة تشويه - أن الخطر كان دائمًا مرتفعًا ولكن "الوضع الحالي غير قابل للاستمرار". واجهت المدافعات العابرات جندريا زيادة في الهجمات في هندوراس وجمهورية الدومينيكان. أصبحت المخاطر عالية لدرجة أن عددًا كبيرًا من المدافعات عن حقوق الإنسان أُجبرن على الفرار من هندوراس. ومع ذلك ، كان هناك تقدم.

كبير في الإكوادور ، عندما قضت المحكمة الدستورية في يونيو بأن حظر زواج المثليين غير دستوري.
على الرغم من الانتقادات والثغرات في تدابير حماية الدولة في البرازيل وكولومبيا وهندوراس والمكسيك ، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان يواصلون البحث عن آليات حماية رسمية في الأمريكتين. واصل المدافعون في السلفادور وباراغواي دفع تشريعات محددة بشأن حماية المدافعين عن حقوق الانسان. بعد معركة طويلة في بيرو ، أقرت وزارة العدل وحقوق الإنسان (MINJUSDH) في أبريل / نيسان أقوى خطواتها لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر من خلال "بروتوكول ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في بيرو".

المدافعون و المدافعات عن حقوق الإنسان امام ضرورة الفرار

تفاقمت الهجرة الجماعية للمدافعين عن بلدانهم بحثًا عن الأمان كنتيجة لأحد تداعيات Primavera Latinoamericana ("ربيع أمريكا اللاتينية") وغيرها من الأزمات السياسية والاقتصادية المستمرة . أضعف هذا الاتجاه حركة حقوق الإنسان بشدة وقدرتها على توثيق الانتهاكات وكشفها في بعض البلدان. وقد أدى ذلك أيضًا إلى حالة عدم يقين كبيرة بالنسبة لأولئك الذين اضطروا إلى الفرار.
شهدت فنزويلا أسوأ أزمة للاجئين شهدتها أمريكا الجنوبية على الإطلاق ، حيث غادر ما يقرب من 5 ملايين فنزويلي البلاد بحلول نهاية عام 2019. وشهدت البرازيل زيادة في نسبة طلب اللجوء و اعادة التوطين بالنسبة لأعضاء مجتمع الم-ع والمدافعين عن حقوق المرأة والأكاديميين والقادة البارزين، بما في ذلك جان ويليس وديبورا دينيز.

في الهندوراس فر المدافعون من البلاد أو انضموا إلى قوافل المهاجرين هربًا من العنف والفقر ، وعندما واصلوا عملهم في مجال حقوق الإنسان داخل القوافل ، استُهدفوا مرة أخرى. اضطر المدافعون عن حقوق مجتمع الم-ع في هندوراس ، وخاصة المدافعين عن العابرين جندريا، إلى مغادرة منازلهم كنتيجة للتهديدات ، بما في ذلك قتل الزملاء والأصدقاء. في أعقاب القمع المنهجي في نيكاراغوا ، غادر العشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين البلاد بسبب إجبار المنظمات ووسائل الإعلام على الإغلاق ، حيث انتقل معظمهم إلى كوستاريكا بعد نزوحهم في بلدهم.

آسيا

كان الحكام الاستبداديون والحكومات المنتخبة في المنطقة يهدفون بشكل متزايد إلى استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وعزلهم من خلال العمل المباشر أو الفشل المتعمد في حمايتهم. استخدمت الحكومات أساليب مختلفة ، بما في ذلك التلاعب بالروايات العامة للتقليل من مصداقية المدافعين عن حقوق الإنسان وتشويه سمعتهم. كان التأثير المحدود للمناصرة التقليدية لحقوق الإنسان واضحا في العديد من البلدان ، وأدى استمرار تآكل السلطة الأخلاقية للدول الديمقراطية إلى تفاقم السياق بالنسبة للمدافعين في آسيا.

صورت الحكومات المدافعين عن حقوق الإنسان على أنهم تهديد للأمن الأساسي للدولة ، وهو اتجاه ملحوظ في آسيا أكثر من أي منطقة أخرى. كان هذا واضحًا في البلدان التي تم فيها تقييد مساحة العمل بحرية بشدة من خلال القوانين المختلفة والإفلات من العقاب على نطاق واسع في ما يخص الهجمات ضد المدافعين. استمرت الصين ، التي تمارس سلطتها على نحو متزايد في التأثير على الخارج ، في سجن المدافعين عن حقوق الإنسان بتهم تتعلق بأمن الدولة. استهدفت بشكل خاص أولئك الذين وفروا منبرًا للمجتمعات للتجمع لتوثيق الانتهاكات وتسليط الضوء على الانتهاكات. تم الحكم على هوانغ تشي ، الذي كان يدير موقعًا على الإنترنت ، بالسجن 12 عامًا في يوليو ، بينما تم سجن ليو فيبو ، الذي أسس منظمة رصد الحقوق المدنية ومراقبة سبل العيش ، لمدة خمس سنوات. في الهند ، استخدمت قوانين رجعية لمكافحة الإرهاب أو قوانين أمن الدولة ، مثل قانون منع الأنشطة غير المشروعة (UAPA) وقانون الأمن العام وقانون القوات الخاصة للقوات المسلحة لتهديد المدافعين وردعهم واحتجازهم في بعض الحالات. اتُهم ثلاثة من المدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية بالتحريض على الفتنة في فبراير / شباط لمشاركتهم في مظاهرة عامة سلمية تدين عنف الشرطة.

كان لإعلان حالة الطوارئ في أعقاب هجمات عيد الفصح يوم الأحد في سريلانكا تأثير مخيف على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وهدد سلامتهم. تم مداهمة منظمات حقوق الإنسان في مناسبات متعددة على أيدي أفراد الأمن تحت ستار بروتوكولات الطوارئ والأمن. مهدت أجندة الأمن القومي ، التي عاودت الظهور بعد الهجمات ، الطريق لإعادة الضباط الذين كانوا يواجهون مزاعم خطيرة بجرائم حرب وقتل مدافعين عن حقوق الإنسان ، بمن فيهم قائد الجيش الحالي.

في الفلبين ، اتُهم مجموعة من الصحفيين والمحامين في مجال حقوق الإنسان بأنهم جزء من مؤامرة مزعومة للإطاحة بالرئيس دوتيرتي في أبريل / نيسان - أولاً من جانب مانيلا تايمز ثم من قبل مكتب الرئيس نفسه. وكان من بين المتآمرين المزعومين العديد من المحامين من الاتحاد الوطني للمحامين ، وصحفيين من منفذ الأخبار المستقل على الإنترنت Rappler ، وصحفيين م نفيرا فايلز Vera Files ، ومجموعة للتحقق من الأخبار ، وأعضاء من مركز الفلبين للصحافة الاستقصائية.

كانت الفترات التي سبقت الانتخابات وفي أعقابها مباشرة تمثل تحديًا مستمرًا للمدافعين في المنطقة. تتلاعب الدول بنجاح بالهياكل الديمقراطية لإقامة إدارات أو الاحتفاظ بها بأجندات سلطوية وقومية قوية بينما تتظاهر بوجود ديمقراطية فاعلة في الواقع. في تايلاند ، زادت الهجمات ضد النشطاء المؤيدين للديمقراطية قبل وبعد الانتخابات في مارس. بقي سيراويث سريتيوات ، أحد أعضاء حركة الديمقراطية الجديدة ، في حالة حرجة في العناية المركزة إثر اعتداء في يونيو / حزيران. في سريلانكا ، خلال الفترة التي سبقت انتخابات نوفمبر ، والتي كان فيها وزير الدفاع السابق ، الذي اتُهم بارتكاب جرائم حرب ، المرشح الرئيسي ، كانت هناك تهديدات وتهديدات متزايدة للمدافعين ، وخاصة أولئك الذين يعملون في المساءلة العسكرية عن انتهاكات حقوق الإنسان التاريخية. تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون المناصرون للديمقراطية للاشتباه والتشويه وتلقي تهديدات بالقتل عبر الإنترنت من قبل أنصار وزير الدفاع السابق ، الرئيس الحالي.

استهدفت الحكومات المنتخبة حديثًا أو التي أعيد انتخابها في سريلانكا والهند وباكستان المدافعين عن حقوق الإنسان عن عمد ، وأحيانا تعيد إحياء الاتهامات السابقة. في باكستان،أصبح العنف والمراقبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان أكثر وضوحا بعد الانتخابات. إن التهم الكاذبة ضد غوللالي إسماعيل وعائلتها وأعضاء حركة البشتون تاهافس Pashtun Tahafuz Movement والهجمات عليهم توضيحية. بعد فرار جوللالي من البلاد ، تم احتجاز والدها فيما يمكن وصفه بأنه "اختطاف تحول إلى اعتقال" بتهم ملفقة. في يونيو ، بعد فترة وجيزة من الانتخابات البرلمانية الهندية ، تم استهداف الأب ستان سوامي وثلاثة مدافعين آخرين بناءً على شكوى قدمتها الشرطة عام 2018 ، والمعروفة باسم تقرير المعلومات الأول (FIR). وتركزت القضية على تورطهم المزعوم في حملة سلمية لحقوق الأراضي بقيادة جماعات السكان الأصليين وداليت. بعد الانتخابات أيضًا ، قُدمت قضية أخرى استنادا الى تقرير المعلومات الأول (FIR) ضد كبار مؤيدي ومؤسسي "مجموعة المحامين" و "أنديرا جايسينغ" و "أناند جروفر" ، على أساس تقرير قديم صادر عن وزارة الداخلية يدعي وقوع انتهاكات لقانون لوائح المساهمات المالية. في سري لانكا ، في غضون الشهر الأول بعد الانتخابات ، عادت الحكومة إلى الممارسات السابقة. بدأ ضباط المخابرات في القيام بزيارات روتينية لمنظمات حقوق الإنسان للحصول على معلومات حول الموظفين والبرامج والممولين. تم استدعاء ما لا

يقل عن ثلاثة صحفيين لاستجوابهم من قبل ضباط مخابرات الدولة ، بينما واجه المدافعون عن حقوق الإنسان عمليات انتقامية بسبب عملهم في قضايا رمزية سعياً إلى المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها الجيش.

في جزر المالديف ، على الرغم من اعادة الديمقراطية إلى الجزيرة في عام 2018 ، تم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب تأثير المتطرفين الدينيين في الحكومة الجديدة. تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يدافعون عن الحرية الدينية والعلمانية وحقوق المرأة وحقوق مجتمع الم-ع للتهديد عبر الإنترنت لدرجة أنهم اصبحوايخشون على حياتهم وعلى أسرهم. في أكتوبر ، تم حظر الشبكة الديمقراطية لجزر المالديف (MDN) بشكل مؤقت من قبل الحكومة في أعقاب الهجمات و تم تنظيم حملة من قبل "علماء الدين" ضد المنظمة. أرسل رد السلطات في المالديف - المؤكد بشكل أساسي على موقف العلماء - رسالة مخيفة إلى المجتمع المدني ، وفي 19 ديسمبر ، تم حظر MDN رسميًا ومنحت 45 يومًا لتسوية حساباتها.

كما تم استهداف المدافعين بموجب قوانين الأمن الرقمي الرجعية ، والتي تم استخدامها جنبًا إلى جنب مع قوانين مكافحة الإرهاب واتهامات التحريض على الفتنة. في فيتنام ، تم استخدام قانون الأمن الرقمي الذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2019 وسط معارضة قوية على نطاق واسع لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان. في بنغلاديش ، تم استخدام قانون الأمن الرقمي (DSA) لإلقاء القبض على المدافع عن حقوق الإنسان عبد القيوم بتهمة الاحتيال الرقمي ونشر معلومات مسيئة أو خاطئة أو مسببة للخوف. في ميانمار ، حُكم على المخرج البارز والمدافع عن حقوق الإنسان مين هتين كو كو جي بالسجن لمدة عام في أغسطس / آب بموجب المادة 505 (أ) من قانون العقوبات لانتقاده دور جيش ميانمار في السياسة من خلال منشوراته على فيسبوك. على الرغم من تقدمه في السن وسرطان الكبد ، فقد حُرم من الكفالة. في ماليزيا ، رفضت محكمة الاستئناف في بوتراجايا طعن الفنان و المدافع عن حقوق الانسان فهمي رضا ضد إدانة سابقة بموجب قانون الاتصالات والوسائط المتعددة لعام 1998.

استمرت السلطات في تقييد حرية التعبير للمدافعين عن حقوق الإنسان وقدرتهم على التنظيم من خلال إغلاق الإنترنت أو ابطاء سرعتها. في يونيو ، أوقفت حكومة ميانمار الإنترنت عبر الهاتف المحمول في جزء كبير من ولاية راخين ، موطن مجتمع الروهينجا. في إندونيسيا ، فرضت الحكومة قيودًا على النفاذ إلى الإنترنت و نفذت حجبا كاملاً للإنترنت المحمول في مايو في جاكرتا كرد فعل على احتجاجات ما بعد الانتخابات. وفُرض حجب مماثل في مقاطعتي بابوا وبابوا الغربية في أغسطس / آب بعد أن أدت الاحتجاجات الجماعية إلى عشرات الاعتقالات والقتل على أيدي قوات الأمن.

القوانين والعقوبات ضد المدافعين و المدافعات عن حقوق الانسان في آسيا

تم استخدام القوانين واللوائح والسياسات والعقوبات الإدارية للحد من عمل المدافعين في جميع أنحاء المنطقة وتعطيله. في الصين ، عندما لم يتم توقيف المحامين ، استخدمت السلطات القضائية إجراءات إدارية لمعاقبتهم ، لا سيما بإلغاء أو تعليق تراخيص الممارسة. في يناير / كانون الثاني ، تم عزل المحامي المخضرم في قوانغدونغ ليو تشنغ تشينغ بسبب إدلائه بتصريحات أمام المحكمة ، واعتبرت السلطات أنها "تهدد الأمن القومي" و "تشهيرية". استشهدت السلطات ببيانين دفاعيين قدمهما ليو إلى المحكمة في قضيتين منفصلتين ، أحدهما يتعلق بمدافع عن حقوق الانسان في شينجيانغ ، وآخر يتعلق بأحد ممارسي الفالون غونغ في قوانغدونغ. كانت البيانات مجرد حجج قانونية تثبت براءة عملاء ليو. وقد اتُهم المدعى عليه في شينجيانغ "بالتحريض على تقويض سلطة الدولة" و "توفير المعلومات الاستخباراتية في الخارج" بينما اتُهم الأخير "باستخدام عبادة لتقويض تنفيذ القوانين".

في أماكن أخرى ، اعتمدت السلطات على لوائح تحد من مساحة المجتمع المدني ، مثل قانون لوائح المساهمات المالية (FCRA) في الهند ، والمتطلبات المرهقة لتسجيل المنظمات غير الحكومية في بنغلاديش ونيبال وباكستان. في نوفمبر / تشرين الثاني ، تمت مداهمة منظمة العفو الدولية في الهند وتجميد حساباتها بسبب الانتهاك المزعوم لقواعد FCRA. واجهت العديد من المنظمات المحلية التي تراقب وتوثق انتهاكات حقوق الإنسان تحديات شديدة في توفير الموارد بسبب التأخير في منحها ترخيص FCRA.

تهديد الاضطهاد القانوني يلوح في الأفق على العديد من المدافعين الذين ينتقدون الحكومة علانية. في الفلبين ، اعتقلت المدافعة عن حقوق الإنسان والصحفية المشهورة ماريا ريسا ، المؤسسة المشارك للبوابة الإخبارية المستقلة الرائدة رابلر ، مرتين في عام 2019. في فبراير / شباط ، اتُهمت بالتشهير السيبراني بموجب قانون منع الجرائم الإلكترونية فيما يتعلق بمقال نشرته رابلر في عام 2012 ، قبل أربعة أشهر تقريبا من سن قانون منع الجرائم الإلكترونية. تم إطلاق سراحها بكفالة في اليوم التالي ، لكن تم القبض عليها مرة أخرى في مارس بموجب قانون مكافحة الوساطة Anti-Dummy Law ، والذي يمنع الملكية الأجنبية للأصول ، بما في ذلك وسائل الإعلام ، على الرغم من أن Rappler مملوكة بالكامل للفلبينيين.

في الفليبين ، استمر قتل المدافعين عن حقوق الإنسان دون عقاب. وقعت غالبية عمليات القتل هذه بعد هجمات أو تهديدات سابقة ضد المدافعين ، ولم يتم التحقيق فيها ولم يمنح المدافعون أي حماية من الدولة. تعرض المدافعون الذين يعملون على الأرض وحقوق البيئة والشعوب الأصلية للهجوم في أغلب الأحيان ، حيث سلطوا الضوء على الانتهاكات المتعلقة بالاستيلاء على الأراضي أو التدهور البيئي. علاوة على ذلك ، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان ، ولا سيما أولئك الذين يعملون على الحقوق المذكورة أعلاه ، كانوا "يسمون باللون الأحمر" بشكل روتيني بوصفهم إرهابيين أو متمردين شيوعيين ثم استخدمت قوات الأمن تلك المعلومات المزعومة لتبرير عمليات القتل. في مايو / أيار ، استجابةً للمضايقات والقتل المتواصلين لأعضائها ، قدم الاتحاد الوطني للمحامين الشعبية (NUPL) أمرًا بالحماية من Amparo إلى المحكمة العليا لطلب الحماية لأعضائه ، وحصل على أمر مؤيد في مايو / أيار. بعد أربعة أشهر ، نجت كريسيلدا هيردي محامية NUPL من محاولة اغتيال بصعوبة بينما كانت مع طفلها وعميلها. كل من المدافعة عن حقوق الإنسان ومحامي آخر ، أنتوني ترينيداد ، تم وضع علامة حمراء عليهم. قتل أنتوني ترينيداد ، الذي قدم الدعم القانوني للعديد من السجناء السياسيين ، في نيجروس في يوليو.

إن إبراز أخطار العمل عند تقاطع الأرض وحقوق البيئة والشعوب الأصلية ، حيث توجد غالبًا أرباح كبيرة وعنصرية مؤسسية ، هي حالة جودا في تشاتيسجارغ في الهند. وقد قُتل بالرصاص على أيدي الشرطة بعد أن كشفته حكومة الولاية عن الاستحواذ غير القانوني للأراضي القبلية المحمية على منجم لخام الحديد المقترح. تعرض المدافعون الآخرون الذين يسعون لتحقيق العدالة لمقتله إلى تهديد رئيس الشرطة المحلي. وتبرز تجربة المدافعين الذين يعملون على الأرض وحقوق البيئة وحقوق السكان الأصليين المخاطر المتفاقمة للعاملين محلياً والذين يتعرضون للتهميش بسبب تقاطعات النوع الاجتماعي ، والتوجه الجنسي ، والفقر ، والعرق ، والموقع واللغة. المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يفتقرون إلى الوصول إلى الموارد وشبكات الحماية الوطنية والدولية هم عرضة للخطر بشكل خاص.

في الصين ، حُكم على المدافعة جي شولونغ بالسجن لمدة أربع سنوات لكتابتها مقالات عن الفساد والتلوث. يُنظر إلى المدافعات عن حقوق الانسان على أنهن مدمرات في المجتمعات حيث غالبًا ما يُنظر إلى وجودهن على أنه تحد للوضع الراهن. في مارس / آذار ، أدرج اسم جماعة "المدافعة عن حقوق الانسان سلطانة كمال" البنغلاديشية البارزة على أنها "هدف" من قبل جماعة المجاهدين الإسلامية المحظورة جنبًا إلى جنب مع اقتراحات بطرق محتملة لقتلها. تم استهداف النساء اللواتي يبلغن عن العنف الجنسي ضدهن بموجب قوانين التشهير الجنائي في الهند ونيبال. في الهند ، رفع صحفي بارز ووزير الاتحاد السابق إم جيه. أكبر دعوى على زميلته الصحفية بريا راماني في يناير / كانون الثاني ، بعد أن روت علناً تجربتها في التحرش الجنسي من قبل وزير الاتحاد. وقد مهد كشفها العلني الطريق أمام الناجين الآخرين للتقدم. واجهت المدافعات عن حقوق الإنسان العاملات في منطقة تيراي في نيبال مضايقات وتهديدات خاصة عند التدخل في حالات العنف المنزلي أو الممارسات الصعبة مثل المهر أو زواج الأطفال. حيث انهن يفتقرن إلى الدعم والحماية من الدولة والشرطة ومن مجتمعهن.

غالبًا ما أسفرت الاحتجاجات الشعبية في عدد من بلدان المنطقة عن أعمال عنف واعتقالات واستهداف المنظمين والمؤيدين. في الهند ، كانت هناك احتجاجات واسعة النطاق ضد سن قانون تعديل المواطنة التراجعية (CAA) الذي أقره البرلمان في 10 ديسمبر ، والذي يستثني المهاجرين المسلمين إلى الهند على أساس الدين فقط. وردت الحكومة باستخدام غير متناسب ووحشي للقوة والاعتقالات الجماعية والقمع ضد المدافعين عن خقوق الانسان وقادة الطلاب. وورد أن أكثر من عشرة أشخاص قتلوا في الاحتجاجات ، رغم أن الحكومة تنفي أي مسؤولية. في هونغ كونغ ، شن المهاجمون هجومين جسديين في أغسطس وأكتوبر على جيمي شام ، وهو عضو قيادي في الجبهة المدنية لحقوق الإنسان ، مما ساعد في تنظيم العديد من المظاهرات الجماهيرية.

تم تقويض أمن بانكوك كمحور إقليمي في جنوب شرق آسيا لنقل المدافعين المعرضين للخطر بسبب استمرار تعاون السلطات التايلاندية مع الحكومات الإقليمية. اختفى المدافع اللاوسي أود سيافونج في بانكوك في أواخر أغسطس بعد مشاركته في مظاهرة في بانكوك احتجاجًا على سجل حكومة لاوس لحقوق الإنسان. اختفى المدون الفيتنامي والمساهم في إذاعة آسيا الحرة ترونج دوي نهات في شهر يناير ، ولكن تم العثور عليه في سجن هانوي في مارس. يضطرالمدافعون عن حقوق الإنسان من كمبوديا والصين ولاوس وفيتنام الذين يصلون بأمان ويتقدمون بطلب للحصول على صفة اللاجئ لدى المفوضية العليا للاجئين للاختباء خوفًا من الاعتقال والبقاء على قيد الحياة بمساعدة من العائلة والأصدقاء.

دراسة قضية

كشمير

في 5 يونيو ، ألغت الحكومة الهندية من جانب واحد المادة 370 من دستور الهند ، التي منحت وضعًا خاصًا لولاية جامو وكشمير. بين عشية وضحاها ، تم محو الدولة كإقليم إداري وتم تشكيلها في إقليم اتحاد تحت السيطرة المباشرة للحكومة المركزية. تم وضع كشمير الخاضعة للإدارة الهندية وشعبها البالغ عددهم 12.5 مليون شخص تحت وطأة حالة الطوارئ و منع كامل للاتصالات. كان هناك نشر كثيف للقوات في أكثر المناطق عسكرة في العالم. كما كانت هناك تقارير عن نقص في الإمدادات الغذائية والطبية ونقص في وسائل النقل حتى في حالات الطوارئ.

يتحدث المدافعون عن حقوق الإنسان في كشمير عن المراقبة والاعتقالات الجماعية وتخويف المدافعين والمحامين والصحفيين من أجل قمع أي معارضة أو احتجاج أو الدعوة ضد أزمة حقوق الإنسان هذه. بعد فترة وجيزة من الإغلاق ، تم استدعاء المدافعين عن حقوق الإنسان لحضور اجتماعات مع رؤساء الشرطة المحلية والإداريين الذين حذروا من العقوبة الجنائية إذا استمروا في العمل في مجال حقوق الإنسان. هناك تقارير عن قائمة بأشخاص ممنوعون من مغادرة البلاد.

تم إغلاق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان و تم تحويل ملفاتها و التحقيقات المنتظرة فيها الى السلطة المركزية. وهذا له تأثير مباشر على الإفلات من العقاب ، وخاصة فيما يتعلق بمصير الحالات التي تنطوي على القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب وحالات الاختفاء القسري المرفوعة ضد قوات الأمن. كما أن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في كشمير

معقد بسبب حقيقة أن عددًا من المدافعين لديهم قضايا جنائية معلقة ضدهم ، والتي يمكن إحياءها في شكل أعمال انتقامية.

المخاطر الأمنية الرقمية التي واجهت المدافعين عن حقوق الانسان في عام 2019

من خلال منسقي الحماية الرقمية في جميع أنحاء العالم ، تتمتع فرونت لاين ديفندرز بخبرة مباشرة في مساعدة المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان على التخفيف من مجموعة واسعة من المخاطر الرقمية التي يتعرضون لها. بغض النظر عن السياقات المتباينة إلى حد كبير التي يعمل فيها المدافعون ،فان طبيعة التهديدات والعوائق الرقمية تتشابه إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم. كانت أكثر أشكال الهجوم شيوعًا التي طُلب فيها دعم فرونت لاين ديفندرز هي حملات التشهير والقذف والتحرش ، والوصول غير المصرح به إلى حسابات وسائل التواصل الاجتماعي ، والتي تم استخدام المعلومات منها لتهديد سمعة المدافعين وسلامتهم. تم استخدام هذا التكتيك بشكل خاص لاستهداف مدافعي و مدافعات مجتمع الم-ع الذين يعملون اللاتي تعملن في المجتمعات المحافظة ، حيث أن تعرضهم للنزوح قد يعرض حياتهم لخطر كبير. في مصر والعراق ، تم اختراق حسابات المدافعين عن مجتمع الم-ع و قام المهاجمون باستخدام المعلومات الشخصية للمدافعين عن حقوق الإنسان لنشر أنهم كانوا يعملون في هذه القضايا. في أماكن أخرى ، قادت السلطات حملات شكوى منسقة لشركات التواصل الاجتماعي التي استهدفت حسابات المدافعين عن حقوق الإنسان من أجل تعليقها أو إيقافها ، وبالتالي الحد من وصولها وربما فقدان قواعد أتباعها. حدث هذا في الجزائر وبنغلاديش والبحرين ومصر والهند والعراق والأردن ولبنان وفيتنام. كما تمثل سرقة ومصادرة الأجهزة خطرا كبيرا على المدافعين عن حقوق الإنسان. في حالات مصادرة الأجهزة من قبل السلطات ، حتى مع التشفير ، أجبرت المدافعات عن حقوق الإنسان على التخلي عن كلمات المرور ، مما أتاح الوصول إلى المعلومات الحساسة. بشكل عام ، نادراً ما كانت الأجهزة مشفرة ونادراً ما كانت المعلومات مدعومة. تم استخدام هذه المعلومات في بعض الأحيان كدليل لمقاضاة المدافعين أو قمع شبكاتهم. كان التخفيف ممكنًا في بعض الأحيان من خلال إغلاق الوصول إلى الحسابات وإزالة المعلومات "المخالفة" التي تم تسريبها. كانت المضايقات أو التصيد على وسائل التواصل الاجتماعي حدثًا يوميًا لآلاف المدافعين ، وكان المستهدفون في الغالب هم الذين يعملون على هامش المجتمع. في أندونيسيا ، تعرضت مدافعة عن حقوق الإنسان الى تسريب معلوماتها الشخصية ، وتم تهديدها فيما بعد بأن يتم كشف هويتها الجنسية وعملها في مناصرة حقوق مجتمع الم-ع لعائلتها المحافظة ، التي لها موقع اجتماعي مؤثر. في غواتيمالا ، تعرض أكثر من 200 من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين للإساءة ، في حين وقع حادث مماثل في هونغ كونغ حيث تم الكشف عن ما يصل إلى 200 من مؤيدي الحركة الديمقراطية على الإنترنت. كان هناك جانب مجندر في هذا الهجوم ، حيث أبلغت صحفية في إحدى الصحف المؤيدة للديمقراطية أن "تلقيت المئات من مكالمات التهديد ... كانوا ينعتونني بالكلبة ، وممارسة البغاء ، ويحذرونني أو أنهم سوف يقتلونني."[22]

كان إغلاق الإنترنت أو تقييد الوصول أو حظر أدوات اتصال معينة مثل وسائل الاتصال الاجتماعي والرسائل الفورية أثناء الاحتجاجات أو الاضطرابات الاجتماعية أو الأزمات أمرًا شائعًا في عام 2019. وقد أثر هذا على عمل وأمن المدافعين عن حقوق الإنسان بطرق عديدة ؛ الأكثر وضوحًا ، مع تعتيم الاتصالات ، كان من الصعب جدًا على المدافعين عن حقوق الإنسان الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان ، والتواصل بشكل آمن ، وتنظيم أنفسهم. كان هذا واضحًا في كشمير بعد أن ألغت الحكومة الهندية المادة 370 من الدستور الهندي ، والتي ضمنت كشمير درجة كبيرة من الحكم الذاتي. تم اتباع قيود صارمة وتم فرض حظر على الاتصالات وتدفق المعلومات. مع حظر خطوط الهاتف - بما في ذلك الخطوط الأرضية وشبكات الجوال والاتصالات عبر الإنترنت - أُجبر الأشخاص الذين يعيشون في جامو وكشمير على استخدام هواتف محدودة تديرها الحكومة للتواصل مع الموجودين خارج المنطقة. وبالمثل ، بعد تفجيرات عيد الفصح في سريلانكا والحملة التي تلت ذلك ، تم إجبار المدافعين على منصات أقل أمانًا بعد حظر WhatsApp ، الأداة المفضلة للعديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في سريلانكا. في السودان ، تم فرض تعتيم الإنترنت على مستوى البلاد خلال المظاهرات الجماهيرية ، في حين وقعت عمليات إغلاق مماثلة في الجزائر وإيران والعراق خلال الاحتجاجات.

بشكل عام ، قدم 2019 دليلًا إضافيًا على أن المدافعين عن حقوق الإنسان كانوا مجموعة محددة استهدفتها الحكومات في جميع أنحاء العالم ، مع استثمار موارد كبيرة في هجمات متطورة كانت الشركات الخاصة على استعداد لتيسيرها. كشفت الأبحاث التي أجرتها منظمة العفو الدولية مرة أخرى أن الحكومة قد اشترت برامج تجسس متطورة من مجموعة NSO الإسرائيلية سيئة السمعة ،[23] مما أدى إلى الاستهداف عبر الروابط الخبيثة الواردة في الرسائل النصية لاثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان في المغرب منذ عام 2017[24]
في مكان آخر ، على مدار أكثر من سبعة أشهر ، تم إرسال رسائل WhatsApp إلى كبار أعضاء مجموعات حقوق الإنسان في التيبت، من بين آخرين ، يزعم أنها من منظمات غير حكومية وصحفيين تحتوي على روابط مصممة للسماح بتثبيت برامج التجسس على هواتفهم إذا تم النقر فوقها.[25] جميع الرسائل التي نشأت من حساب WhatsApp مرتبطة برقم من هونج كونج. بالنظر إلى أن بعض الشركات المنتجة لبرامج التجسس التي تستخدم في استهداف الناشطين المسالمين يقع مقرها الرئيسي في البلدان التي تدعي احترام حقوق الإنسان ، فمن المخيف أنه لم يتم عمل الكثير لمنع تصدير هذه المراقبة وتكنولوجيا التجسس إلى الأنظمة القمعية. في تطور مرحب به في سبتمبر ، فتح المدعون في ميونيخ تحقيقًا في شركة FinFisher الألمانية لتصدير برامج التجسس بدون ترخيص. يزعم أنه تم استخدام برامج التجسس الخاصة به لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في تركيا في عام 2017. [26]

أوروبا وآسيا الوسطى

في أوروبا وآسيا الوسطى ، غالباً ما رددت وسائل الإعلام التقليدية والشبكات الاجتماعية حملات ترعاها اطراف حكومية وغير حكومية لتشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان. تم تصوير أولئك الذين يدافعون عن المهاجرين وطالبي اللجوء ، ومجتمع الم-ع ، والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرهم من الجماعات المهمشة على أنهم معارضون للقيم التقليدية أو الأمن القومي أو المعتقدات الدينية. ساهم استمرار ظهور وسائل الإعلام التي تنشر الأخبار الزائفة في تزايد التعصب وخطاب الكراهية ، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى هجمات جسدية. في أكتوبر / تشرين الأول ، قامت الجماعة اليمينية المتطرفة Légió Hungária بتخريب مركز المجتمع الثقافي والمدني اوروورا Auróra ، الذي يستضيف أكثر من مائة منظمة غير حكومية في بودابست. كان قد تم تشويه سمعة أوروورا من قبل سياسيين يمينيين متطرفين ووسائل إعلام مؤيدة للحكومة ، والتي نعتت المركز ب "مقر سوروس" ، في إشارة إلى الهنغاري جورج سوروس. تعرض المركز أيضًا لغارات الشرطة والهجمات الجسدية التي لم يتم التحقيق فيها بشكل كافٍ.

استُهدفت منظمات المجتمع المدني العاملة في مجموعة متنوعة من الحقوق من قبل الأحزاب الحاكمة أو الهيئات القضائية المسيسة أو وسائل الإعلام التي تسيطر عليها المصالح السياسية أو الاقتصادية. على الرغم من أن المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي قد شرعوا في إجراءات لمعاقبة بولندا والمجر في عامي 2017 و 2018 ، على التوالي ، على انتهاكات "القيم الأساسية" للاتحاد الأوروبي ، كان هناك تأثير ملموس قليل. في يونيو / حزيران ، قضت محكمة العدل الأوروبية بأن "قانون المحكمة العليا" البولندي الصادر في أبريل 2018 ، والذي أجبر قضاة المحكمة العليا على التقاعد واستبدله بأولئك الموالين للحزب الحاكم ، كان ينتهك مبدأ استقلال القضاء . تجمع الآلاف في مدن في جميع أنحاء بولندا للاحتجاج على اقتراح يسمح بإقالة القضاة إذا شككوا في شرعية الإصلاحات القضائية للحكومة.

في يوليو ، أعادت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) حقوق التصويت لروسيا ، والتي تم تعليقها في عام 2014 بعد ضم شبه جزيرة القرم. عارض العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان الروس هذا القرار باعتباره يقوض القيم الأساسية للمؤسسة. كما أنهم يخشون أن تكون قد بعثت برسالة إلى أعضاء مجلس أوروبا الآخرين مفادها أن انتهاكات حقوق الإنسان سوف تمر دون عقاب طالما أن الدول الأعضاء تدفع رسوم العضوية. بيد أن المدافعين الآخرين جادلوا بأن عودة حقوق التصويت في روسيا ستسمح للمواطنين الروس بالسعي إلى العدالة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، حيث تكون روسيا هي الدولة صاحبة أكبر عدد من الشكاوى المرفوعة ، وتمنع روسيا من استعادة عقوبة الإعدام.[27]

في أوروبا الغربية ، استمر استخدام تجريم التضامن كأداة لتعطيل عمل المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحاولون إنقاذ الأرواح في البحر الأبيض المتوسط. ركزت الدول على منع المهاجرين من الوصول إلى الشواطئ والحدود الأوروبية التي اعتمدت قوانين وممارسات تتعارض مع التزاماتهم القانونية بموجب اتفاقيات جنيف ، وفي انتهاك للالتزامات الدولية في عمليات البحث والإنقاذ. واجه المدافعون عن حقوق المهاجرين حملات تشويه السمعة والتشهير في بلجيكا ، وكرواتيا ، والدنمارك ، وألمانيا ، واليونان ، والمجر ، وإيطاليا ، وهولندا ، وإسبانيا ، والسويد ، وبولندا ، وتركيا ، والمملكة المتحدة ،[28] و تم وصمهم بالمتاجرين بالبشر ومهربي المهاجرين. كانت معظم التحقيقات والملاحقات الرسمية مرتبطة بالتعريف المبهم للجريمة في توجيه التيسير التابع للاتحاد الأوروبي ، والذي يفشل في التمييز بشكل صحيح بين تهريب البشر والعمل الإنساني.[29] وهذا على عكس بروتوكول الأمم المتحدة لتهريب المهاجرين ، الذي يتطلب نية إجرامية ، مثل "الإفادة المالية أو أي منفعة مادية أخرى" أو الإثراء غير العادل ، للتقديم للمحاكمة.[30] في كرواتيا ، أثناء مرافقة طالبي اللجوء إلى مراكز الشرطة ، واجه المدافعون عن حقوق الإنسان الاستجواب والاحتجاز المطول. في إيطاليا ، تم فتح العديد من التحقيقات الجنائية ضد المدافعين عن حقوق المهاجرين والمنظمات غير الحكومية المشاركة في عمليات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك Proactiva Open Arms و Iuventa و Sea Watch و Mediterranean Saving Humans. تم الاستيلاء على سفن البحث والإنقاذ. على الرغم من أن محكمة الاستئناف في طنجة أسقطت تهم جنائية ضد المدافعة عن حقوق المهاجرين هيلينا مالينو ، فإن هذه القضية الرمزية ساهمت في وصم وجو الترهيب ضد المدافعين عن حقوق المهاجرين في إسبانيا.

تم تصوير المدافعين عن حقوق مجتمع الم-ع و المدافعين عن حقوق المرأة على أنهم يشجعون "الأيديولوجية الجندرية". تم نشر "الأيديولوجية الجندرية" على نطاق واسع من قبل المحافظين على مستوى العالم باعتبارها "استعمارًا أيديولوجيًا" يهدف إلى تقويض القيم المسيحية وتدمير البنية الأسرية التقليدية.[31] في جورجيا ، تلقى منظمو أسبوع تبليسي براید تهديدات بالقتل ، وتعرضت مكاتبهم للهجوم وتعرض بعض أقربائهم للتهديد. في يونيو / حزيران ، تعرض المشاركون المسالمون في مسيرة براید في اسطنبول للهجوم بالغازات المسيلة للدموع والرصاص البلاستيكي أثناء مغادرتهم الشارع الوحيد الذي سمحت به الشرطة كموقع للمظاهرة. في أرمينيا ، تلقت المدافعة عن حقوق مجتمع الم-ع ليلي مارتيروسيان وعائلتها وزملاؤها الى تهديدات بالقتل بعد أن تحدثت عن التمييز المتفشي ضد العابرين جندريا في

المجلس الوطني لأرمينيا. في الصيف ، تم نشر "قائمة موت" للنشطاء الروس البارزين التي تحتوي على معلوماتهم الشخصية وعناوينهم على الإنترنت من قبل مجموعة رهاب المثلية الجنسية ، بيلا - الروسية من أجل "المنشار". تم العثور على إيلينا غريغوريفا ، التي كانت مدرجة في القائمة ، ميتة في يوليو بعد تعرضها للخنق والطعن مرارًا وتكرارًا ، فيما اعتبره المجتمع هجومًا مستهدفًا. لم يتم إجراء تحقيق جاد في التهديدات التي تلقاها آخرون في القائمة ، ولم يتم منحهم الحماية.

نجح المدافعون الذين يعملون على معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف المنزلي في دفع هذه القضايا إلى جدول الأعمال الوطني في العديد من البلدان. في يوليو / تموز ، أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بحدوث انتهاكات في أول قضية تتعلق بالعنف المنزلي وفشل الشرطة في مساعدة الضحية في روسيا. وأعقب هذا الحكم نقاش عام جدي حول الحاجة إلى إصلاح التشريعات الوطنية في أعقاب الإلغاء الجزئي للعنف المنزلي في عام 2017. وفي إيطاليا ، أطلقت لوكا واي سيستا Lucha y Siesta ، التي تدير مأوى للنساء وتواجه الإخلاء ، تمويلًا جماعيًا مبدعًا للحشود. الحملة ، التي تدعو إلى الجمهور وكذلك استجابة مؤسسية. في النهاية ، تلقوا أموالاً من الإدارة المحلية لشراء المبنى. أثارت فعالية الحركة النسائية الانتقام ، وأبلغت المدافعات عن حقوق الإنسان عن زيادة في المضايقات القائمة على النوع الاجتماعي والتهديدات والشتائم عبر الإنترنت في أرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا وجورجيا وكازاخستان وقرغيزستان وبولندا

التحول الثقافي في مناهج الأمن النفسي الاجتماعي

تشترك منظمات حقوق الإنسان في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في بعض أوجه التشابه بسبب الماضي التاريخي الجماعي ؛ بالنسبة للبعض ، الاستمرار في استخدام اللغة الروسية كلغة مشتركة إقليمية والتعرض للروايات السياسية والإعلامية المماثلة. في السنوات الأخيرة ، شهد عدد من المنظمات تحولا كبيرا في مجال الدعم النفسي الاجتماعي ورفاه المدافعين عن حقوق الإنسان. تقليديا ، تميل منظمات حقوق الإنسان في المنطقة إلى رفض فكرة الرفاه لأسباب متنوعة ، بما في ذلك: تقديم المشورة إلى التدخل الطبي ؛ المنظمات غير الحكومية العاملة ك "دائرة أصدقاء" وتدار على هذا النحو ؛ البيئات القانونية العدائية التي تجعل الاستمرار المالي للمنظمات غير الحكومية غير مؤكد وبالتالي إدامة الإرهاق المستمر بالفعل ؛ شعور عام بأن العمل لا يقدر ؛ واستخدام المواد التي تسبب الإدمان كآلية تكيف أساسية. في الماضي ، كان يتم التعامل مع الرفاهية في أحسن الأحوال من وجهة نظر فردية ، حيث يتحمل موظفو المنظمات غير الحكومية مسؤولية صحتهم النفسية الفردية. وغالبًا ما كانت هذه الممارسة مقترنة بثقافة تنظيمية عميقة الجذور في الشهادة ، مما قد يؤدي إلى دورات لا نهاية لها من الإرهاق والتفاعلات السامة.

إن التحول نحو مزيد من التركيز على الرعاية الذاتية هو نتيجة لجهود العديد من المنظمات والمبادرات والأفراد الذين أكدوا على الأهمية البالغة للرعاية الذاتية والرفاه الجماعي للعاملين في مجال حقوق الإنسان والناشطين لمدة عشر سنوات على الأقل. لعب نمو عدد الملاجئ وبرامج الترحيل المؤقت ، وإنشاء أول ملجأ إقليمي ، ملجأ تبليسي ، قبل عامين ، دورًا مهمًا ، حيث استفاد مئات من المدافعين عن حقوق الإنسان من المنطقة من الراحة وبرامج التدريب والدعم النفسي. . إن فكرة أن العمل في مجال حقوق الإنسان له تكلفة نفسية وأن المدافعين عن حقوق الإنسان يجب أن يعاملوا على أنهم رعاية أخرى تمنح المهنيين تدريجيًا من واحدة جذرية إلى مقبولة على نطاق واسع. قادت مؤسسات LGBTI + في المنطقة الريادة في تطوير برامج وتدريبات متنوعة.

تطورت نهج المتخصصين في مجال الأمن الذين يعملون مع المنظمات غير الحكومية والمدافعين الأفراد. في حين تمت معالجة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في البداية من خلال "نماذج أمنية" محددة من خلال التدريبات ، وبعد ذلك من خلال تقييم المخاطر والتدقيق الأمني ، بدأت فكرة "الشعور بالأمان" في الحصول على مزيد من الاهتمام. أصبح فهم أن القرارات والسلوكيات الشخصية والجماعية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأمن العام للمدافعين عن حقوق الإنسان ، وأن الإرهاق هو مشكلة أمنية ، أصبح جزءًا لا يتجزأ من خطاب حماية الموارد البشرية. في عام 2019 ، أطلق بيت حقوق الإنسان البيلاروسي مبادرة جديدة تجمع بين الأبطال الإقليميين في مجال حماية الموارد البشرية. في السابق ، تناول هؤلاء الخبراء أمن المدافعين عن حقوق الإنسان من مجالات اختصاصهم الخاصة ولم يكونوا بالضرورة مدركين لعمل الآخرين. وقد أبلغوا جميعهم عن تعرضهم للمدافعين الذين يعانون من ضائقة نفسية ، ومعرفتهم غير الكافية بكيفية الاستجابة في مثل هذه الحالات.
أخيرًا ، يبدو أن ثقافة وصمة العار حول الاستشارة النفسية قد تحطمت ، على الأقل بالنسبة للجيل الأصغر من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين بدأوا يتحدثون بصراحة عن فوائده لأنفسهم وحركاتهم. وقد بذلت جهود كثيرة لتحسين ظروف العمل من حيث الرواتب والتأمين الطبي والمزايا الأخرى ، على الرغم من صعوبة تنفيذها بسبب انخفاض التمويل في المنطقة وثقافة التمويل القائمة على المشاريع المستمرة التي يروج لها المانحون. ووفقًا لأحد المدافعين عن حقوق الانسان في روسيا ، فإن "أحد أبرز علامات هذا التحول الثقافي في المنطقة هو حقيقة أن مكاتب المنظمات غير الحكومية تغلق فعليًا بعد ساعات العمل وأن فترات الراحة والعطلات يتم تشجيعها وتصبح ممارسة عادية تقريبًا".

والاتحاد الروسي وإسبانيا وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا وأوزبكستان. كانت استراتيجية ابتزاز المدافعات عن حقوق الإنسان من خلال المراسلات الخاصة أو الصور واسعة الانتشار. ظل تحديد الهوية الحقيقية لمرتكبي هذه الحملات أمرًا صعبًا ، مما يجعل التحقيق شبه مستحيل.

استمر انتهاك الحق في التجمع السلمي في العديد من بلدان المنطقة. في كازاخستان ، تعرضت المظاهرات السلمية للقمع الشديد في مارس / آذار فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية التي أعقبت إعلان التقاعد من الزعيم المستبد منذ فترة طويلة نور سلطان نزاربايف. في أكتوبر / تشرين الأول ، أُدين جوردي كويكارت ، رئيس مؤسسة "أمنيوم كالتشرال" ، الذي ظل رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في إسبانيا لمدة عامين ، بالتحريض على الفتنة وحُكم عليه بالسجن لمدة تسع سنوات فيما يتعلق بالترويج للمظاهرات السلمية في كاتالونيا. في روسيا ، استجاب المجتمع المدني بمشروع ناجح أطلق عليه OVD-info (يُترجم تقريبًا باسم PoliceStation-info) ، والذي نسق التغطية الإعلامية في الوقت المناسب لأعمال الاحتجاج في مناطق مختلفة من روسيا ، وتقديم المساعدة القانونية ومجموعات البقاء على قيد الحياة للمحتجزين ، وأدار حملة تمويل جماعية ناجحة تتلقى تبرعات صغيرة ولكن منتظمة. في تركيا ، تم توجيه الاتهام إلى 16 من المدافعين عن حقوق الإنسان في مارس بتهمة تمويل وتنظيم احتجاجات غيزي 2013 ويواجهون عقوبة السجن المؤبد دون امكانية الإفراج المشروط.

استُهدف المدافعون الذين يدينون ويوثقون القمع ضد الأقليات المسلمة في الصين في كازاخستان وقيرغيزستان نتيجة لقانون التوازن السياسي لضمان الاستثمارات الصينية. في قرغيزستان ، استمرت الجماعات القومية مثل كيرك تشورو في استهداف منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان ، بما في ذلك من خلال الاعتداءات البدنية ومحاولات تعطيل الأحداث. بعد أن تمكن من مغادرة تركمانستان في عام 2019 ، كشف صحفي حقوق الإنسان سابرا اميد نيبسكوليف عن استخدام التعذيب والمعاملة اللاإنسانية التي تعرض لها في السجن. تعرض جربانسولتان أتيجوفا ، وهو صحفي مخضرم يعمل مع مبادرة التركمان لحقوق الإنسان التي تتخذ من النمسا مقراً لها ، لاعتداء جسدي ومنع من مغادرة تركمانستان.

استمرت محاولات ممارسة سيطرة أكبر على الإنترنت في جميع أنحاء المنطقة: بعد سنوات عديدة من الممارسات المماثلة في بيلاروسيا وأذربيجان ، تم إغلاق الإنترنت أثناء الاحتجاجات في مناطق مختلفة من روسيا. أبلغ المدافعون عن محاولات تصيد احتيالي ، أرخص وأسهل وسيلة للهجوم الرقمي. وقع الاستيلاء الفعلي على الأجهزة في بيلاروسيا وكازاخستان وبولندا و روسيا وطاجيكستان ، وأسفر عن كشف شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرها من المعلومات الحساسة.

في أعقاب نشر بيانين علنيين على الإنترنت للفت الانتباه إلى الآثار السلبية للحرب على الصحة العامة بعد العملية العسكرية في عفرين ، سوريا ، تم نعت الأعضاء التنفيذيين في الجمعية الطبية التركية (TTB) "بالخونة" على وسائل التواصل الاجتماعي ، في حين وصفهم الرئيس علناً بأنها "عشاق الإرهابيين". وأعقب ذلك المضايقة القضائية لـ 11 من أعضاء المجلس الذين حكم عليهم بالسجن لمدة 20 شهرًا بتهمة "استفزاز الجمهور للكراهية والعداء". في مايو ، تم استجواب ثلاثة صحفيين تحقيق من موقع Disclose and Radio France من قبل وكالة الاستخبارات المحلية الفرنسية (DGSI) بعد نشرهم سلسلة من التقارير التي تكشف عن بيع الأسلحة الفرنسية إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واستخدامها في الحرب في اليمن. قدمت وزارة القوات المسلحة شكوى وفتح مكتب المدعي العام في باريس تحقيقًا في " انتهاك سرية الدفاع الوطني".

في روسيا ، كان هناك اتجاه جديد نسبياً في القمع ضد المجتمع المدني يتمثل في استهداف محامي حقوق الإنسان ؛ تم تقويض امتياز المحامي و عميله في العديد من الحالات ، وتم استدعاء المحامين للاستجواب وتفتيش منازلهم والوصول الجسدي إلى العملاء المحتجزين مما اضر بالحق في التمثيل المتساوي ، وفي بعض جلسات الاستماع ، مُنع المحامون من الوصول إلى قاعة المحكمة. في أغسطس / آب ، تم تفتيش مكاتب مبادرة العدالة ، وهي منظمة للمساعدة القانونية ، في موسكو وفي نازران ، إنغوشيا ، في أعقاب سلسلة من مظاهرات الاحتجاج. استمر استهداف المحامين في تركيا ، وفي قضية رمزية في مارس / آذار ، حُكم على 18 محامياً من محامي حقوق الإنسان من مكتب القانون الشعبي بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أعوام و 18 عامًا بتهم تتعلق بالإرهاب عقب جلسات استماع معيبة من الناحية الإجرائية.

ظلت المنظمات في روسيا تتعرض للغرامات الثقيلة لانتهاكها متطلبات قانون "الوكيل الأجنبي". بحلول نهاية عام 2019 ، واجه مركز حقوق الإنسان "ميموريال" والجمعية الدولية للتاريخ وحقوق الإنسان "ميموريال" 20 حالة لعدم ذكر وضعها ك "عميل أجنبي" على موارد الإنترنت المختلفة ، بما في ذلك الصفحات الشخصية للأعضاء على وسائل التواصل الاجتماعي . في ديسمبر ، تم تمديد قانون "الوكيل الأجنبي" ليشمل أي فرد يتلقى تمويلًا أجنبيًا وينشر المعلومات. وفي تطور إيجابي ، أُطلق سراح أيوب تيتيف ، رئيس فرع "مركز ميموريال" لحقوق الإنسان في جمهورية الشيشان ، بالإفراج المشروط في يونيو / حزيران بعد 14 شهراً من الاحتجاز ،اثر صدور حكم سابق في مارس / آذار بالسجن لمدة أربع سنوات في مستعمرة جزائية. عكست هذه العقوبة المخففة نسبياً عبثية تهم المخدرات المرفوعة ، وغياب الأدلة الصارخ ومراقبة المحاكمة الفعالة من قبل الدبلوماسيين الدوليين ، بتنسيق من وفد الاتحاد الأوروبي والمجتمع الروسي لحقوق الإنسان.

ظل المدافعون التتار القرم تحت الضغط في شبه جزيرة القرم المحتلة. تم زيارة Crimean Solidarity بشكل روتيني مراقبتها من قبل جهاز الأمن الفيدرالي (FSB). بقي أمير أوسين كوكو ، رئيس فريق اتصال القرم المعني بحقوق الإنسان في يالطا وعضو مجموعة القرم لحقوق الإنسان ، وسرفر مصطفاييف ، منسق منظمة تضامن القرم ، في السجن بتهمة التطرف. تمت إضافة التهم الجديدة "بالاستيلاء القسري على السلطة" إلى التهم السابقة التي واجهها كوكو ، وفي أكتوبر / تشرين الأول ، طلب المدعي العام عقوبةً بالسجن لمدة 15 عامًا.
في بيلاروسيا ، ألغي فصل في القانون الجنائي يسمح بالملاحقة الجنائية للعاملين في المنظمات غير المسجلة بعد حملة دعائية طويلة قام بها المجتمع المدني البيلاروسي. على الرغم من أنه لم يعد جريمة جنائية اعتبارًا من يونيو ، فقد ظل نفس النشاط يخضع للعقاب بموجب القانون الإداري. في سبتمبر / أيلول ، قدم الحزب السياسي البلغاري المنظمة الثورية المقدونية الداخلية - الحركة الوطنية البلغارية طلبًا إلى المدعي العام للشروع في إلغاء تسجيل لجنة هلسنكي البلغارية ، أقدم منظمة لحقوق الإنسان في البلاد.

واجه النشطاء البيئيون والمبادرات البيئية في المنطقة قمعًا من السلطات وشركات الأمن. في جنوب إيطاليا ، استمر تجريم الناشطين في مجال البيئة من حركة No-TAP (خط أنابيب البحر الأدرياتيكي) ، الذين عارضوا بناء خط أنابيب الغاز TAP منذ عام 2013. العشرات من المتظاهرين المسالمين قيد التحقيق حاليًا بتهمة مقاومة الموظفين العموميين والمظاهرات غير المصرح بها.

بعد حملة تشويه مطولة ومضايقات قضائية ضد نشطاء من حركة Save Kok Zhailau في كازاخستان ، الذين قاتلوا ضد خطط تحويل حديقة وطنية إلى منتجع للتزلج ، تم تعليق المشروع رسميًا. أوقفت السلطات في بيلاروسيا بناء مصنع للبطاريات في بريست من قبل شركة صينية بعد ما يقرب من عام من احتجاجات المدافعين عن البيئة.

دراسة قضية

منظمة حقوق السكان الأصليين المحظورة في روسيا

مركز دعم الشعوب الأصلية في الشمال (CSIPN) هو منظمة رائدة تعمل على حماية حقوق الشعوب الأصلية في سيبيريا والشمال الروسي والشرق الأقصى وهي المنظمة الوحيدة للشعوب الأصلية في روسيا التي حصلت على اعتماد الأمم المتحدة. في 6 نوفمبر حكمت محكمة مدينة موسكو بحل المنظمة بعد حوالي 20 سنة من تأسيسها. طلبت وزارة العدل تصفية CSIPN على أساس أن ميثاق المنظمة لا يتوافق مع التعديلات الأخيرة على التشريعات المتعلقة بالمنظمات غير الربحية. اتُهم CSIPN أيضًا بالفشل في تقديم تقارير إلى الوزارة وإدراج عنوان غير صالح. رفضت محكمة مدينة موسكو إعطاء CSIPN مزيدًا من الوقت لإجراء التغييرات اللازمة وتجنب التصفية.

قرار تصفية المنظمة هو تتويج لحملة ضد المنظمة وقيادتها بدأت في عام 2014. في سبتمبر 2014 ، في مطار شيريميتيفو بموسكو ، تمت مصادرة جواز سفر مدير CSIPN روديون سوليانزيغا ، وعاد في وقت لاحق مع صفحة واحدة مقطوعة. ونتيجة لذلك ، اعتبر جواز السفر غير صالح ، ولم يتمكن روديون سوليانزيغا من حضور مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالشعوب الأصلية في نيويورك. في عام 2015 ، تم وضع CSIPN في سجل الحكومة الخاص بـ "العملاء الأجانب". في 11 ديسمبر / كانون الأول 2016 ، أجرت الشرطة عملية تفتيش في شقة روديون سوليانزيغا واقتادته إلى مركز الشرطة للاستجواب. في عام 2018 ، فتشت الشرطة مكتب CSIPN ، وصادرت الوثائق التنظيمية وجهاز كمبيوتر. تم حذف CSIPN في النهاية من سجل الوكلاء الأجانب في عام 2018 ، حيث توقف عن تلقي التمويل الدولي الذي تمس الحاجة إليه.

الشرق الأوسط و شمال افريقيا

تمثل النزاعات المسلحة المحلية والدولية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك السياسات المحلية للحكومات الاستبدادية تهديدا هائلا لنشاط حقوق الإنسان. تسببت البطالة المتفشية وضعف الخدمات العامة والفقر والفساد في اضطرابات في العديد من البلدان. أنهت التعبئة الشعبية حكم دكتاتوريين ، عمر البشير في السودان وعبد العزيز بوتفليقة في الجزائر ، مما جلب بصيصاً من الأمل في أماكن أخرى من المنطقة. كان المدافعون و المدافعات عن حقوق الإنسان في طليعة الحركات الاحتجاجية والنضال المستمر من أجل التحولات الديمقراطية الشاملة في كلا البلدين.

ظلت سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان مصدر قلق بالغ حيث وقعت عمليات القتل المستهدف في العراق وليبيا والسودان وسوريا واليمن. كما توفي المدافعون نتيجة ظروف السجن غير الإنسانية أو التعذيب في الجزائر وإيران والسودان والإمارات العربية المتحدة وإيران. في السودان والعراق ، حاولت السلطات تفريق الاحتجاجات بإطلاق الذخيرة الحية ، مما أسفر عن مقتل العشرات من المتظاهرين. وكان بعض المدافعين عن حقوق الإنسان السودانيين محمد مطر وعبد السلام كيشا وعباس فرح من بين القتلى خلال اعتصام احتجاجي. وقد قُتِل رسام الكاركاتير والمدافع العراقي ، حسين عادل ، وزوجته ، سارة طالب ، بالرصاص في شقتهما في البصرة على أيدي مسلحين ملثمين بعد عودتهما من احتجاجات مكافحة الفساد التي ساعدا في تنظيمها. لا يزال مصير العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تم اختطافهم خلال الاحتجاجات مجهولاً رغم نداءات المنظمات الوطنية والدولية.

المعاملة اللاإنسانية للمدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلين والمحتجزين

إن تعريض المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين والسجناء لظروف غير إنسانية وسوء المعاملة هو ممارسة شائعة لدى معظم حكومات المنطقة. ويشمل ذلك التعذيب وسوء المعاملة ، والإهمال الطبي ، وإبقاء المدافعين عن حقوق الإنسان في الحبس الانفرادي أو في زنزانات صغيرة في ظروف غير صحية ، ورفض زيارات الأسرة والمحامين لهم. على الرغم من أن الظروف السيئة في السجون كانت مصدر قلق كبير بشكل عام ، فقد استخدمت الحكومات هذا التكتيك بشكل متزايد كوسيلة إضافية للانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان وإرسال رسالة إلى المجتمع المدني. من خلال استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان المعروفين دولياً وإبقائهم في ظروف مروعة ، أظهرت الحكومات القمعية ، خاصة في مصر وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، علنًا ازدراءها للنقد الدولي لسجلات حقوق الإنسان الخاصة بهم. في دولة الإمارات العربية المتحدة ، تدهورت الأحوال الصحية للحائز على جائزة مارتن إينالز ، أحمد منصور ، نتيجة لظروف السجن السيئة في الحبس الانفرادي بدون سرير أو الوصول إلى المياه الجارية. لم يتلق رعاية طبية ولم يُسمح له بزيارات عائلية. تعرض للضرب المبرح في سبتمبر / أيلول وتعرض للتعذيب في أكتوبر / تشرين الأول نتيجة لاحتجاجاته على ظروفه السيئة. منصور محتجز في سجن الصدر في أبو ظبي ، ويقضي عقوبة بالسجن لمدة 10 سنوات. كما عاقبت سلطات السجون المدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين عندما تحدثوا عن ظروفهم وأبلغوا العالم الخارجي. في أغسطس / آب ، تدهورت الحالة الصحية للمدافع الإيراني عن حقوق الطفل سعيد شيرزاد تدهوراً شديداً بسبب حرمان إدارة السجون من الرعاية الطبية الذي كان بأمس الحاجة إليها. كان يواجه مخاطر عالية من الفشل الكلوي وعانى من تشنجات عضلية مستمرة ، وكذلك إصابات من حراس السجن. في أبريل / نيسان ، أنهى عقوبة السجن لمدة خمس سنوات ، لكن السلطات القضائية قامت بتفعيل عقوبة السجن لمدة عام مع وقف التنفيذ التي صدرت ضد شيرزاد في عام 2012 لمعاقبته على الاحتجاج على ظروفه.

في كثير من الحالات ، شعر المدافعون عن حقوق الإنسان أنهم ليس لديهم خيارات أخرى سوى شن إضرابات عن الطعام تهدد الحياة ، مما أدى في بعض الأحيان إلى خسائر مأساوية. توفي المدافع الجزائري عن الأقلية المزابية العرقية كمال الدين فخار في مايو / أيار نتيجة للإهمال الطبي أثناء الاحتجاز. قضى المدافع عن حقوق الانسان شهرين في إضراب مفتوح عن الطعام في سجن غرداية ، احتجاجًا على اعتقاله وملاحقته. أبلغ محاميه عن ظروف غير إنسانية في جناح السجن ، حيث تم تقييد المدافع عن حقوق الإنسان الى سريره وعانى من التهابات الجلد نتيجة لسوء الظروف الصحية ؛ و تم رفض طلباته المتكررة لرؤية الطبيب. تعرضت المدافعة المصرية عن حقوق الإنسان ، إسراء عبد الفتاح ، المضربة عن الطعام منذ 8 ديسمبر / كانون الأول ، لصدمات كهربائية وتهديدات بالقتل. في 16 ديسمبر تدهورت حالتها الصحية وتم نقلها إلى مستشفى السجن. في البحرين وإيران والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا والإمارات العربية المتحدة ، تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان أيضاً لسوء المعاملة والتعذيب كوسيلة للإهانة أو الانتقام أو للتراجع عن الاعترافات.

تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للاختفاء القسري والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي في مصر والعراق وليبيا والإمارات العربية المتحدة واليمن. في مصر ، قُبض على إبراهيم عز الدين ، باحث في اللجنة المصرية للحقوق والحريات (ECRF) ، في القاهرة واقتيد إلى مكان مجهول لأكثر من 167 يومًا ، على الأرجح نتيجة لتقاريره عن الحق في الإسكان وعمليات الإخلاء القسري في مصر. وقد عاود الظهور في 26 نوفمبر وهو الآن رهن الاحتجاز الوقائي. استخدمت معظم الحكومات المضايقات القضائية للحد من عمل المدافعين عن حقوق الإنسان ، وبالتالي رفع التكاليف العاطفية والمالية للانخراط في النشاط. كانت أحكام مكافحة الإرهاب وقوانين الجريمة السيبرانية شائعة الاستخدام لاحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان ومحاكمتهم. مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية من بلد إلى آخر ، اجتاح الاعتقالات الجماعية المدافعين في الجزائر ومصر والعراق ولبنان والسودان. واجه المدافعون عن حقوق الإنسان أيضًا قيودًا تعسفية على الحق في التنقل في جميع أنحاء المنطقة في محاولة لمقاطعة تفاعلهم مع المجتمع الدولي. في مصر ، كان ما لا يقل عن 31 مدافعا عن حقوق الإنسان خاضعين لحظر السفر في عام 2019.

أدى استمرار تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية[32] إلى تعبئة المدافعين عن حقوق العمال. في إيران ، حُكم على النقابي إسماعيل بخشي في سبتمبر / أيلول بالسجن 18 عاماً و 74 جلدة مع ثلاثة من النقابيين الآخرين وأربعة صحفيين بتهم مختلفة تهم تقويض الأمن القومي. كانت "جريمتهم" نشر أدلة على استخدام الأمن الإيراني للتعذيب على وسائل التواصل الاجتماعي.

أدت الأزمة البيئية الهائلة والفساد إلى خروج المحتجين اللبنانيين إلى الشوارع في أوائل سبتمبر ، حيث جمعوا قطاعات مختلفة من المجتمع وتغلبوا على بعض الانقسامات الطائفية التي ابتليت بها البلاد. أدت الاحتجاجات إلى استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري وحكومته في أكتوبر. كانت النساء في الخطوط الأمامية منذ الأيام الأولى وواجهن التشهير والعنف من مختلف الجماعات غير الحكومية التي كانت تحاول التسلل إلى الاحتجاجات. كما واجه المدافعون عن حقوق الإنسان السوريون والفلسطينيون في لبنان أشكالاً مختلفة من المضايقات والترهيب ، بما في ذلك القيود المفروضة على حقهم في .

تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان إلى أعمال انتقامية بسبب نشاطهم في مصر وإيران والمملكة العربية السعودية. في المملكة العربية السعودية ، بدأت في مارس / آذار محاكمة مجموعة من المدافعات عن حقوق الإنسان البارزات ، بما في ذلك لجين الهذلول وعزيزة اليوسف ، اللتين كانتا تقومان بحملة من أجل حق المرأة في القيادة وإنهاء قوانين الوصاية الذكورية على النساء. لم يتم إطلاع المدافعات عن حقوق الإنسان على التهم قبل الجلسة ، ولم يُسمح لهما بالتحدث أثناء الإجراءات ، بينما لم يُسمح للمحامين والصحفيين الأجانب بالحضور. في مارس / آذار ، حُكم على المدافعة عن حقوق الإنسان الإيرانية والمحامية نسرين سوتوده بالسجن 33 عاماً و 148 جلدة - وهي واحدة من أطول الأحكام بالسجن الصادرة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في أي مكان في العالم. قبل اعتقالها ، كانت سوتوده تمثل المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي احتججن على ارتداء الحجاب الإجباري في إيران. تم استخدام العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التهم التمييزية لإسكات المدافعات عن حقوق الإنسان والانتقام منهن وتقليص أدوارهن في الحياة العامة. في السودان ، تم تمييز واحتجاز المدافعات عن حقوق الإنسان البارزات في أوائل عام 2019 خلال الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية. تم استخدام الاغتصاب والعنف الجنسي كسلاح ضد الناشطات والمتظاهرات. في المغرب ، حكمت محكمة في الرباط على المدافعة عن حقوق الإنسان والصحفية هاجر الريسوني بالسجن لمدة عام بتهمة "الخضوع للإجهاض غير القانوني" و "الزنا" في أعقاب محاكمة ذات دوافع سياسية رداً على عملها الصحفي في مجال الفساد في منطقة الريف. بعد حملة قامت بها جماعات حقوقية محلية ودولية ، تم الإفراج عنها بموجب عفو ملكي في 16 أكتوبر. في مصر ، قُبض على المدافعة العابرة جندريا ملك الكاشف في مارس / آذار بعد حملتها من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وقد وضعت رهن الاحتجاز الوقائي في الحبس الانفرادي في سجن طرة للرجال حتى إطلاق سراحها في يوليو / تموز. تعرضت كاشف للمضايقة الجنسية من قبل ضابط وأجبرت على الخضوع لفحص شرجي أثناء الاحتجاز. تعرضت الدافعة عن حقوق الانسان المصرية إيمان الحلو للفحص البدني القسري أثناء احتجازها ، وهددت السعودية المدافعة عن حقوق الانسان لجين الحثلول بالاغتصاب. في حين واجهت المدافعة عن حقوق الانسان إسراء عبد الفتاح حملة تشهير جنسي بعد اعتقالها مباشرة.

تظل مساحة أولئك الذين يعملون على حقوق مجتمع الم-ع مقيدة للغاية. في أغسطس / آب ، أعلنت السلطات الفلسطينية أن الشرطة ستحظر أي حدث تنظمه أو تعقده منظمة القوس للتنوع الجنسي والجنساني. في سبتمبر ، تم إلغاء حفل فخر لمجتمع الم-ع في لبنان بعد تهديدات تلقاها المنظمون وضغوط من مؤسسات دينية ؛ في وقت سابق من شهر يوليو ، تم الغاءعرض في مهرجان بيبلوس للمجموعة الموسيقية المعروفة بمناصرة حقوق مجتمع الم-ع ، مشروع ليلى ، لأسباب مماثلة.

تم نشر المراقبة الرقمية والهجمات الإلكترونية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمدونين في مصر وإيران والمغرب وفلسطين (من قبل السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء) والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. في إيران والعراق والسودان ، تم إغلاق الشبكة الداخلية للانترنات للحد من الاحتجاجات السلمية وقطع الاتصالات بين المدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين والعالم الخارجي .. تعتيم الإنترنت يعرض الأرواح للخطر لأنه يعيق تبادل المعلومات حول مواقع المحتجين الجرحى وحواجز

الطرق. والمراكز الطبية. كشفت شركة NSO Group الإسرائيلية أنها تقف وراء استهداف عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان في عدد من البلدان من خلال برامج التجسس بيغاسوس Pegasus التي تم تعميمها عبر الرسائل النصية ومكالمات WhatsApp. وكان من بين من أصيبوا بأجهزتهم مدافعتان عن حقوق الإنسان المغربيان ، عبد الصادق البوشتاوي والمعطي المنجب.[33]

استهدفت السلطات مرارًا المدافعين عن حقوق الإنسان الذين دافعوا عن حقوق الأقليات العرقية والسكان الأصليين والعاملين في مجال الحقوق البيئية. في الكويت ، تمت مقاضاة مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان البدون واحتجازهم في يوليو / تموز لمشاركتهم في احتجاجات سلمية تدعو إلى حقوق الأشخاص عديمي الجنسية. في أبريل ، حكم على 25 نوبيًا من المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر بغرامة كبيرة. فرضت السلطات المغربية قيودًا ومراقبة على المدافعين عن حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي غزة ، واصلت القوات الإسرائيلية استخدام القوة العشوائية ضد المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يدعمون الاحتجاجات الأسبوعية .

تفرض معظم الحكومات في المنطقة قيودًا صارمة على عمل المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.حيث لا يُسمح للمنظمات غير الحكومية المستقلة بوضع قانوني في الجزائر وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي.[34] في أبريل / نيسان ، رفضت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء الاستئناف الذي تقدمت به جمعية جذور، وبذلك أيدت قرار ديسمبر 2018 بحل المنظمة فيما يتعلق بعملها بشأن حرية التعبير الفني في المغرب. في أغسطس / آب ، سنت مصر قانونًا جديدًا للمنظمات غير الحكومية كبديل للقانون السابق رقم 70 لعام 2017 ، والذي لا يزال ينتقد على نطاق واسع ، والذي لا يزال يفرض قيودًا على إنشاء المنظمات غير الحكومية وأنشطتها وتمويلها. يحل محل عقوبة السجن لمخالفته أحكامه بغرامات ضخمة.

استمرت السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في مضايقة وتخويف المدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في مايو / أيار ، أطلق جنود إسرائيليون النار على المدافع عن حقوق الإنسان والصحفي ساري جرادات أثناء تغطيته للاحتجاجات في قرية بيت سيرا ، غرب رام الله. في آذار / مارس ، علق تحالف الشباب ضد الاستيطان أنشطته في أعقاب هجمات المستوطنين وتهديداتهم للمتطوعين والمراقبين الميدانيين في الخليل. في سبتمبر / أيلول ، داهمت قوات الدفاع الإسرائيلية مكتب جمعية الضمير لدعم حقوق الإنسان وحقوق الإنسان في رام الله ، وصادرت العديد من الأجهزة الرقمية وبطاقات الذاكرة. كما استهدفت السلطات الإسرائيلية أعضاء ومؤيدي حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات. في مارس / آذار ، أمرت محكمة عوفر العسكرية باحتجاز الفنان و المدافع عن حقوق الانسان حافظ عمر دون توجيه تهم له في حملاته المتعلقة بحقوق السجناء الفلسطينيين وحركة المقاطعة.

دراسة قضية

تلاشي تفاؤل المدافعين و المدافعات عن حقوق الانسان في الجزائر

استقالة الرئيس المستبد عبد العزيز بوتفليقة في 2 أبريل ، في أعقاب انتفاضة شعبية ضد خططه للترشح لولاية خامسة ، جلبت الأمل لمستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر. خلال الاحتجاجات ، شارك المدافعون عن حقوق الإنسان في الوساطة بين المحتجين والمؤسسات العامة لإيجاد حلول للأزمة. وثقوا الانتهاكات المرتكبة ضد المتظاهرين واستخدموا الوسائل السمعية البصرية لإتاحتها. قدم محامو حقوق الإنسان المساعدة القانونية والمشورة الأمنية للنشطاء.

ومع ذلك ، في سبتمبر ، أعلن الجيش والرئيس المؤقت أنه ستكون هناك انتخابات رئاسية في ديسمبر ، متجاهلين نداءات المحتجين للانخراط في إصلاحات قانونية ومؤسسية قبل أي انتخابات. تكثفت الحملة على المحتجين والمدافعين عن حقوق الإنسان عقب هذا الإعلان. استمر الاعتقال والمضايقة القضائية والترهيب ضد المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان الذين انضموا إلى مطالب الحركة ودعموها. على الرغم من سقوط الرئيس ، استهدفت سياسات الدولة القمعية الصحفيين ومناهضي الفساد وأعضاء النقابات وأعضاء جماعات حقوق الإنسان. في أكتوبر / تشرين الأول ، تم استجواب الصحفي ومدير حقوق الإنسان ، سعيد بودور ، ووجهت إليه تهمة التشهير وإهانة النظام. احتُجز عبد الوهاب فراوسي ، رئيس الرابطة الوطنية للشباب ، على أيدي ضباط شرطة في ملابس مدنية في 10 أكتوبر / تشرين الأول أثناء مشاركته في احتجاج لدعم المحتجزين في العاصمة. اعتُقل العديد من أعضاء الجمعية العامة للشباب واحتُجزوا في النصف الثاني من عام 2019. وقامت السلطات الجزائرية بمضايقة محامي حقوق الإنسان والرئيس السابق للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ، صالح دبوز. و تم اعتقاله لفترة وجيزة في أبريل / نيسان وتم وضعه تحت الملاحظة القضائية لمدة أربعة أشهر تقريبًا بسبب تعليقه النقدي على السلطة القضائية في غرداية على حسابه على فايسبوك. في سبتمبر / أيلول ، تعرض للاعتداء والطعن على أيدي رجلين ملثمين في محاولة قتل. ساء الترهيب والانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان بعد دعوتهم لمقاطعة الانتخابات الرئاسية القادمة لتجريدها من أي شرعية شعبية. أسفرت عشية الانتخابات في الجزائر عن اعتقال ومضايقة العديد من النشطاء و الناشطات.

تعليقات ختامية

1 http://unsr.vtaulicorpuz.org/site/index.php/en/statements/306-hrc2019-statement
2 http://davaotoday.com/main/human-rights/lumad-leader-mother-of-seven-killed-in-bukidnon/
3 https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Poverty/A_HRC_41_39.pdf
4 https://rightsindevelopment.org/uncalculatedrisks/
5 https://www.business-humanrights.org/sites/default/files/documents/20191105%20Feronia%20response%20to%20BHRRC%20final.pdf
6 https://www.federalregister.gov/documents/2019/05/30/2019-11300/department-of-state-commission-on-unalienable-rights
7 https://www.iom.int/news/mediterranean-migrant-arrivals-reach-76558-2019-deaths-reach-1071
8 https://news.un.org/en/story/2019/11/1050551
9 https://news.un.org/en/story/2019/11/1050551
10 https://ilga.org/downloads/ILGA_World_State_Sponsored_Homophobia_report_global_legislation_overview_update_December_2019.pdf
11 https://www.hrw.org/news/2019/12/05/indias-transgender-rights-law-isnt-worth-celebrating
12 https://transrespect.org/en/tmm-update-trans-day-of-remembrance-2019/
13 https://www.hrdhub.org/wellbeing
14 https://news.mongabay.com/2019/11/madagascar-suspends-activities-at-controversial-base-toliara-mine/
15 http://rightsandresources.org/wp-content/uploads/FactSheet_WhoOwnstheWorldsLand_web2.pdf
16 انظر بيان الشركة: https://www.business-humanrights.org/en/death-of-mr-joel-imbangola-lunea؛ راجع الإعلان عن التحقيق من قبل مركز السيطرة على الأمراض: https://www.cdcgroup.com/en/news-insight/news/cdc-appoints-independent-team-to-investigate-the-death-of-joel-imbangola-lunea-feronia /
17 في خضم هذه الاضطرابات السياسية ، أصبحت الأيديولوجيات داخل المجتمع ككل راسخة أكثر. إحدى الطرق التي تجلى بها هذا في المجتمع المدني كانت من خلال زيادة الضغط على المدافعين عن حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية من أجل "الانحياز". المدافعون عن حقوق الإنسان والحركات التي سلطت الضوء على الانتهاكات ، وخاصة عندما تُنفذ في ظل حكم الحكومات ذات الميول اليسارية ، كثيراً ما وجدت نفسها مهاجمة على أنها تتماشى مع القوى اليمينية ، وهو ادعاء يضر بشكل خاص المدافعين عن حقوق الإنسان في سياق أمريكا اللاتينية والذي قد يؤدي لشعور شرائح من السكان بأنهم غير متصلين أو غير ممثلين من جانب أولئك الذين يناضلون من أجل حقوقهم.
18 واحدة من أهم المعارك التي فاز بها المدافعون عن حقوق الإنسان في المنطقة في عام 2018. لكن معظم الحكومات لم تصدق Escazu كان توقيع اتفاقية عليها بعد. في عام 2019 ، صدقت على الاتفاقية التاريخية كل من بوليفيا وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وأوروغواي.
19 https://www.theguardian.com/world/2019/aug/21/jair-bolsonaro-accuses-ngos-setting-fire-amazon-rainforest
20 https://www.conectas.org/en/news/conectas-expresses-solidarity-with-firefighters-from-alter-do-chao
21 https://www.frontlinedefenders.org/en/statement-report/defenders-beyond-borders-migrant-rights-defenders-under-attack-central-america
22 https://www.bangkokpost.com/world/1784944/bulletproof-china-backed-site-attacks-hk-democracy-activists
23 ببيع برامج التجسس إلى الحكومات القمعية لسنوات ، مع العلم بأنها ستُستخدم لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان ، من بين آخرين. NSO تقوم مجموعة لمزيد من المعلومات ، انظر
https://citizenlab.ca/2018/09/hide-and-seek-tracking-nso-groups-pegasus-spyware-to-operations-in-45-countries/
24 https://www.amnesty.org/en/latest/research/2019/10/morocco-human-rights-defenders-targeted-with-nso-groups-spyware/
25 https://citizenlab.ca/2019/09/poison-carp-tibetan-groups-targeted-with-1-click-mobile-exploits/
26 https://www.dw.com/en/german-prosecutors-investigate-spyware-maker-finfisher/a-50293812
27 في أكتوبر / تشرين الأول ، دعا عدد من السياسيين إلى إعادة عقوبة الإعدام بعد مقتل فتاة تبلغ من العمر 9 سنوات. تم فرض حظر على عقوبة الإعدام في عام 2009.
28 https://www.migpolgroup.com/wp-content/uploads/2019/06/Final-Synthetic-Report-Crackdown-on-NGOs-and-volunteers-helping-refugees-and-other-migrants_1.pdf
29 الصادر في 28 نوفمبر 2002 والذي يحدد تسهيل الدخول غير المصرح به والعبور EC / تنص المادة 1 من القسم "أ" من توجيه المجلس 2002/90 والإقامة على ما يلي: "تعتمد كل دولة عضو عقوبات مناسبة على (أ) أي شخص يساعد شخصًا عن قصد. ليس من مواطني أي دولة عضو دخول أو عبور أراضي دولة عضو في انتهاك لقوانين الدولة المعنية بشأن دخول الأجانب أو عبورهم ".
30 وفقًا للمادة 3 من بروتوكول الأمم المتحدة لتهريب المهاجرين ، يقصد بتعبير "تهريب المهاجرين" الحصول ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، على منفعة مالية أو مادية أخرى ، من الدخول غير القانوني لشخص ما إلى دولة طرف ، منها الشخص ليس مواطناً أو مقيماً دائماً. "
31 https://www.awid.org/sites/default/files/atoms/files/170523-ours-ch2.pdf
32 وفقًا للبنك الدولي ، كانت هناك "معدلات نمو أقل مما هو مطلوب لتوفير المزيد من فرص العمل للسكان الذين هم في سن العمل المتنامية بسرعة في المنطقة". ما يقرب من نصف السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هم أقل من 25 سنة ومعدل بطالة الشباب هو الأعلى في العالم حيث يصل إلى 33 ٪. علاوة على ذلك ، انخفض سعر النفط والغاز ، المصدر الرئيسي للدخل في المنطقة ، بنسبة 13 ٪ بين أبريل وأكتوبر.
34 https://www.gcc-sg.org/en-us/AboutGCC/MemberStates/Pages/Home.aspx

٢٠١٩ التحليل الشامل
فرونت لاين ديفندرز